

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية

قسم اللغويات

ما خالف فيه المازنى سيبويه
فى علم الصرف، جمعاً
ودراسة.

من إعداد

محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح

المدرس فى قسم اللغويات فى كلية اللغة العربية بالقاهرة

المقدمة

الحمد لله على عطاياه التي لا نحصيها عددًا، ولا نعرف لها أمدًا، ولا تتقطع عنا أبدًا، حمدًا نبلغ به رضاه، ونستدر به نعماه، اللهم ووفقنا لكل ما ترضاه، وبلغنا من الخير منتهاه، واهدنا في الدنيا إلى ما نحمد في الآخرة عقباه، لك الحمد والمنة، ومنك الإحسان والنعمة، والصلاة والسلام على نبيك ومصطفاك سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد،

فإن الباحثين يكادون يجمعون على أن أبا عثمان المازني (ت ٢٧٤هـ) هو أول من فصل علم الصرف عن النحو فصلًا كاملاً، وذلك حين وضع كتابه الموسوم بـ (التصريف) الذي شرحه ابن جنى في كتاب (المنصف)، و(التصريف) هو أول كتاب وصل إلينا جامعًا لأبواب الصرف، وممن ذكر ذلك صاحب مفتاح السعادة؛ إذ يقول: "إن أول من دوّن علم الصرف أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني، وكان قبل ذلك مندرجًا في علم النحو"^(١).

وكان كتابه التصريف أول كتاب جمع موضوعات الصرف، وصاغها صياغة علمية متقنة؛ فأصبح على يديه علمًا مستقلًا بأبنيته وأقيسته وتمارينه الكثيرة التي دُلل بها شوارده، ويسرها للباحثين من حوله^(٢).

ويكفي أن نسوق ما ذكره ابن جنى عن المازني وكتابه؛ إذ يقول: "كان هذا الكتاب من أنفس كتب الصرف، وأسدها، وأرصنها، عريقًا في الإيجاز والاختصار،

(١) مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ١/ ١١٣، وانظر: نشأة النحو ٤٧، وتصريف الأفعال لعبد الحميد عنتر ٨، ١١.

(٢) انظر: المدارس النحوية ١٢١.

عاريًا من الحشو والإكثار، متخلصًا من كزازة ألفاظ المتقدمين، مرتفعًا عن تخليط كثير من المتأخرين، قليل الألفاظ، كثير المعاني"^(١).

وأما كتاب سيبويه فهو الكتاب الذى بهر الألباب، وعنت له فحول العلماء؛ فقد جمع فيه مسائل العربية متناسقة متآلفة، واستشهد لما ذكر من القواعد أوفى استشهاد، وعلل لها أبرع تعليل^(٢).

ويظهر أثر كتاب سيبويه كثيرًا فى المازنى؛ إذ نقل آراءه ووافقها فى معظمها، ولكنه مع ذلك كان يخالفه فى بعض هذه الآراء، كما كانت له آراء صرفية أخرى خالف فيها سيبويه، ولم ترد فى كتاب (التصريف)، ونقلها عنه تلميذه المبرد، أو ابن السراج، أو الفارسي، أو ابن جنى، أو غيرهم.

ولذلك رأيت أن أتناول بالدراسة هذه المسائل التى خالف فيها المازنى سيبويه، وقد دفعنى إلى اختيار هذا الموضوع عدة أمور:

الأول: أن هذا البحث يُظهر لنا الخلاف بين علمين من أعلام النحو، وهما: إمام النحويين: سيبويه، وأبو عثمان المازنى.

الثانى: أن الصرف من أشرف علوم العربية؛ لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ومع ذلك فلا يزال هذا العلم الجليل بحاجة إلى المزيد من البحث فى مسائله وقضاياها.

الثالث: أننى وجدت بعض النحويين المتأخرين، وهو أبو الفرج الجرىرى (ت سنة ٣٩٠هـ) قد أشار إلى هذا الخلاف الصرفى فى كتابه (الجليس الصالح)؛ فيقول^(٣): "وقد ردَّ المازنى على سيبويه مسائل فى بعضها حجج، وفى بعضها شُبُهَةٌ،

(١) المنصف ٥/١.

(٢) دروس التصريف للشيخ محمد محيي الدين ١٠.

(٣) الجليس الصالح ٢/٤٦٤.

وسأل الأخفش عن مسائل نسبه إلى التقصير والانقطاع في بعضها" ولهذا كله أردت أن أبرز أدلته وحجته في خلافه مع سيبويه.

ومن الجدير بالذكر أن بعض النحويين نسب إلى المازني مخالفته لسيبويه أو الجمهور في مسائل قليلة، وبعد البحث والدراسة وجدت أن المازني يوافق سيبويه فيها^(١)، أو أن الخلاف مع غيره وليس مع سيبويه، أو لأنه ليس لسيبويه نص يدل عليه، ولم أجد من ينسب إليه ذلك من النحويين^(٢).

وسميت هذا البحث: (ما خالف فيه المازني سيبويه في علم الصرف، جمعاً ودراسة)، وقد رتبت المسائل فيه على حسب ورودها في الشافية، ثم قمت بدراستها، وعرضها عرضاً يجلى ما فيها، ويبين حجج كل من سيبويه والمازني، وبحرر موضع الخلاف فيها.

(١) وذلك في ثلاث مسائل، هي:

١- علة حذف عين (استحيت)، فقد ذهب الخليل إلى أنها حذفت لانتقاء الساكنين، ومذهب سيبويه والمازني أنها حذفت تحقياً لكثرة الاستعمال، وقد حكى سيبويه هذا القول في كتابه عن غير الخليل، يقول الزجاج: "وإذا قال سيبويه بعد قول الخليل: وقال غيره، فإنما يعنى نفسه، ولا يسمى نفسه بعد الخليل إجلالاً منه له" [انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٠٣، والتذييل ٨/ ٤٦٧-٤٦٨، وتاج العروس ٣٧/ ٥١٢-٥١٣، وانظر: الكتاب ٤/ ٣٩٩، والمنصف ٢/ ٢٠٤].

٢- إجراء (فعلى) مجرى (فعلى)، و (فعلى)، فقد نسب أبو حيان في التذييل إلى المازني أنه يخالف سيبويه، وليس هذا بصحيح؛ لأنه قال فيه بقول سيبويه [انظر: الكتاب ٤/ ٣٩٠، والمنصف ٢/ ١٦١، والتذييل ٨/ ٤١٣، والمقاصد الشافية ٩/ ١٨٥].

٣- الإلحاق المطرد في موضع اللام، والخلاف فيه منسوب إلى الخليل وحده، ولم أر من نسبه إلى سيبويه، وليس في كتابه ما يدل على ذلك [انظر: الخصائص ١/ ٣٥٩-٣٦٠، والارتشاف ١/ ٢٣٤، والمساعد ٤/ ٧٦].

(٢) وذلك في مسألتين:

١- الوقف على (إن)، حيث نُسب إلى الجمهور أنها تكتب بالألف دائماً، ولم أجد أحداً من النحويين يصرح بنسبته إلى سيبويه تحديداً، ولم أعثر له قول صريح في هذه المسألة بعد طول بحث [انظر: شرح الشافية ٢/ ٢٧٩-٢٨٠، والارتشاف ٢/ ٧٩٩، ٨٠١، والمقاصد الشافية ٨/ ٢٤-٢٦، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٦].

٢- الخلاف في تصغير (أيمة)، قال ابن جنى: "هذه المسألة لم ينظر فيها سيبويه؛ لأنها محدثة بعده" [انظر: المنصف ١/ ٣٢٠]، وإنما الخلاف بينه وبين الأخفش وحده.

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، ثم الخاتمة:
فأما المقدمة فقد ذكرت فيها أهمية هذا الموضوع، وأسباب اختياره.
وأما المبحث الأول فعنوانه: (ما خالف فيه المازني سيبويه في كتاب التصريف).
والمبحث الثاني: (ما خالف فيه المازني سيبويه في غير كتاب التصريف).
والمبحث الثالث: (الأسس التي قامت عليها آراء المازني).
ثم كانت الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث.
وختامًا أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في عملي، وأن ينفع به، وأن يحظى
بالقبول، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه. وآخر دعوانا
أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول: ما خالف فيه المازني سيبويه في كتاب التصريف.

١ - مجيء (فعلل) اسماً.

من أبنية الاسم الخماسي التي اتفق عليها النحويون: (فعلل) بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى وفتح اللام الثانية، ويرى سيبويه أنه لم يأت إلا صفة، فقال: "فيكون الحرف على مثال (فعلل)، وذلك (سبهل، وقفعد) (١)، ولا نعلمه جاء إلا وصفاً" (٢).

وذهب المازني إلى أنه جاء وصفاً واسماً، فيقول: "قالأسماء من بنات الخمسة، نحو: (سفرجل، وهمرجل) (٣)... وتكون هذه الخمسة أسماءً وصفات" (٤)، قال ابن جني مبيناً كلامه (٥): "فمثال (فعلل) يكون اسماً وصفة، فالاسم (فرزدق، وخذرنق)، والصفة: (همرجل، وشمردل)" (٦).

وأكثر ما جاء من هذا الوزن هو أن يكون صفة، مثل: (شمردل، وهمرجل، وجنعدل) (٧)، وقد ذكر الفارابي جملة صالحة من ذلك، مثل: (غلام سمهدر، أي: كثير اللحم، ويقال: بلد سمهدر، أي: بعيد، و(الحبرقص): الرجل الصغير الخلق، أو السريع) (٨).

(١) السبهل: هو الفارغ النشيط، أو المختال في مشيته [تهذيب اللغة ٦ / ٥١٩]، والقفعد هو القصير [انظر: التاج ٩ / ٦٣ - ٦٤].

(٢) الكتاب ٤ / ٢٩٩.

(٣) (السفرجل): اسم ثمر أو نبات، انظر: [الصاح ٥ / ١٧٣٠]، و(الهمرجل): الجواد السريع (تهذيب اللغة ٣ / ٣٧٢، ٦ / ٥٣٦).

(٤) المنصف ١ / ٣٠.

(٥) السابق نفسه.

(٦) الشمردل: السريع من الإبل (الصاح ٥ / ١٧٤١).

(٧) انظر: المقاصد الشافية ٨ / ٢٨٩، والجنعدل بمعنى البعير القوى الضخم (تهذيب اللغة ٣ / ٣٦٩).

(٨) انظر: ديوان الأندلس ٢ / ٨٤ - ٨٥.

وقد يأتي من هذا الوزن الاسم أيضاً، ولم يذكر المازني^(١) منه إلا (السفرجل)، و(الفرزدق)^(٢)، و (الخدرق)^(٣)، وذكر النحويون بعض الأمثلة من هذا الوزن، مثل: (الزيرجد)^(٤)، و (الدلهمس)، وهو الأسد، وقد ذكره الفارابي^(٥)، وزاد ابن القطاع: (القرعبل)، وهو اسم دويبة عظيمة البطن^(٦)، كما ذكر الفارابي في ديوان الأدب عدة ألفاظ أخرى مما ألحق من الرباعي بالخماسي بتشديد ثالثه من هذا الوزن، مثل (القلمس)، أى: البحر، أو هو من الرجال الواسع الخلق، و (الحبلق): صغار الغنم، و(جهنم): من أسماء النار^(٧).

ولهذا فإن ما ذكره المازني هو الصحيح لورود هذا البناء عن العرب اسماً وصفة، كما نصَّ على ذلك كثير من النحويين واللغويين كالفارابي وغيره.

٢ - مجيء (فَعْلَل) اسماً

من الأبنية التي يأتي عليها الاسم الخماسي: (فَعْلَل)، بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر الثانية، وذهب سيبويه، والمبرد، إلى أنه لم يأت اسماً، يقول سيبويه:

"ويكون على مثال (فَعْلَل) في الصفة، قالوا: (قهلبس، وجحمرش، وصهصلق)، ولا نعلمه جاء اسماً"^(٨)، واختاره ابن عصفور^(٩).

(١) المنصف ٣٠/١ - ٣١.

(٢) الفرزدق، معناه: قطع العجين، وبه سمى الفرزدق الشاعر، (انظر: تهذيب اللغة ٤٢١/٩).

(٣) الخدرق، وهو العنكبوت.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢٨٩/٨.

(٥) ديوان الأدب ٨٤/٢ - ٨٥.

(٦) أبنية الأسماء ٣١٦.

(٧) ديوان الأدب ٨٨/٢.

(٨) الكتاب ٣٠٢/٤.

(٩) الممتع ٧٠/١.

وذهب المازني، وابن جنى، وأبو حيان، والشاطبي إلى أنه يكون اسماً وصفة^(١)؛ قال في المنصف: "و(فَعَلَّل) ذكر أبو عثمان أنه يكون اسماً وصفة؛ لأنه قال قُبِيلٌ: "وتكون هذه الخمسة أسماء وصفات"^(٢).

وأكثر ما يجيء من هذا الوزن هي الصفات، مثل: (جحمرش) للأفعى العظيمة، أو بمعنى المرأة العجوز، و(صَهْصَلِق)، وهي العجوز الصخّابة، و(الْفَنَفَرِش) بمعنى العجوز الكبيرة^(٣).

وقد جاء (فعلل) اسماً، ويدل على ذلك: أنهم قالوا: (قهلبس) للمرأة العظيمة، ورواه أبو عمرو الشيباني^(٤)، وهي أيضاً بمعنى: حشفة الذكر، وقال أبو عمرو أيضاً والفارابي، والجوهري، وابن القطاع: إنها بمعنى الذكر نفسه^(٥)، وبهذا يثبت مجيئه اسماً، ويكون الصحيح هو ما ذهب إليه المازني، وابن جنى.

٣ - (وجهة) أم مصدر أم اسم مصدر؟

تحذف الواو من المضارع الثلاثي الذي فاؤه واو، استتقالاتاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، نحو: (يَعْدُ)، ثم حُمِلَ عليه ما ليس فيه ياء، نحو: (نعد، وتعد)، وكذلك الأمر، نحو: (عَدَّ)، والمصدر نحو: (عدة)، وأصله: (وَعَدَ)؛ فحذفت الفاء حملاً على المضارع، وحركت العين بحركة الفاء، وهي الكسرة لتكون دليلاً عليها، وعوضوا عنها بتاء التانيث؛ لأنه لا يجتمع العوض والمعوض عنه^(٦).

(١) انظر: المنصف ٣٠/١ - ٣١، ٣٧٤، والارتشاف ١/١٤٠، والمقاصد الشافية ٨/٢٩٠، وانظر أيضاً: شرح تصريف ابن مالك ٦٣ - ٦٤، والاستدراك للزبيدي ٣٦.

(٢) المنصف ٣٠/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن الضائع ٢/٦٥٣، والتذييل ٨/١٢٩، والمقاصد ٨/٢٩٠.

(٤) الجيم ٣/٩٥، وانظر في: (قهلبس) (القاموس المحيط ٢/٢٤٤).

(٥) انظر: الجيم ٣/٩٥، وديوان الأدب ٢/٩٥، والصاح [مادة ق ه ب ل س]، وأبنية الأسماء ٣١٦.

(٦) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٢/١٠٣٩.

وأما لماذا صحت الواو فى (وجهة)؟ فقد اختلف فىها النحويون كما يلى:

١- المذهب الأول: مذهب المازنى، والمبرد، والفارسى أنه اسم المكان المتوجّه إليه؛ ولذلك ثبتت فيه الواو على الأصل، كما فى نحو: (ولدة)، والاسم: (وعدة)، والمصدر: (عدة)، وعلى هذا فلا شذوذ فى إثبات واوه؛ لأنه ليس بمصدر^(١).
قال المازنى: "فإن بنيت (فعله) اسماً لا تريد بها المصدر، أتممت فقلت: (وعدة)، و (ولدة)... و (وجهة) ههنا مقدر، وقد جاءت على الأصل"^(٢).

٢- المذهب الثانى: أن (وجهة) مصدر، وإثبات الواو فيه شاذ، وهو الذى يظهر من كلام سيبويه^(٣)؛ لأنه قال بعد ما ذكر حذف الواو من المصادر: "فإذا لم تكن الهاء فلا حذف؛ لأنه ليس عوض، وقد أتموا فقالوا" (وجهة) فى: (جهة)^(٤).

الأدلة والترجيح

(١) استدل المرادى، والسمنى الحلبي، وغيرهما لمذهب سيبويه بأن المسوّغ لإثبات الواو فى (وجهة) دون غيره من المصادر: أنه مصدر غير جارٍ على فعله؛ إذ لا يحفظ (وجّه يجه)، فلما فقد مضارعه لم يحذف منه، ولا موجب لحذف الواو إلا حملة على مضارعه، ولا مضارع، والفعل المستعمل منه: (توجّه)، و (اتجه)، والمصدر الجارى عليه هو (التوجه)، و (الاتجاه)، فحذفت زوائده، وقيل فيه: (وجهة)^(٥)، كما أنها خرجت مصححة منبهة على الأصل، ك (القود)، و (استحود)، وشبهوه ب (حيوة)، و (ضيون)^(٦).

(١) انظر: المقتضب ١/ ٢٢٧/ والحجة للفارسي ٢/ ٢٤٢-٢٤٣، والتكملة ٢٤٦، والمنصف ١/ ٢٠٠ - ٢٠١، وكشف المشكلات للباقولى ١/ ٢٤٤، واللباب ٢/ ٣٥٧، وشرح ابن يعيش ١٠/ ٦١، وشرح تصريف ابن مالك ٢٩٩-٣٠٠، والتذليل ٨/ ٤٤٩، وشرح التسهيل للمرادى ٢/ ١٠٣٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٧٦، والدر المصور ٢/ ١٧٢-١٧٣.

(٢) المنصف ١/ ١٩٦، ٢٠٠.

(٣) وينسب هذا المذهب إلى المازنى أيضاً، انظر: الحجة ٢/ ٢٤٣، والمنصف ١/ ٢٠٠-٢٠١، وشرح تصريف ابن مالك ٢٩٩-٣٠٠.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٣٧.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ٢٧٦، والدر المصون ٢/ ١٧٣.

(٦) شرح تصريف ابن مالك ٢٢٩-٣٠٠.

(٢) واستدل المبرد، والفارسي، وغيرهما على أنه اسم مكان بأنهم ذهبوا إلى ذلك لئلا يحملوه على الشذوذ ما وجدوا لذلك مندوحة عنه^(١).

واستضعف الفارسي أن يكون مصدرًا؛ لأنه لو كان كذلك للزم أن يجيء فعله مصححًا؛ لأن هذه المعتلات إذا صحت في موضع تبعها باقى ذلك، وفي عدم مجيء شيء من هذه الأفعال مصححًا دلالة على أن (وجهة) اسم المكان المتوجه إليه، لا مصدر، ولا يعترض على ذلك بنحو: (القول)، و (البيع) فقد جاء مصححين مع أن فعلهما معتل، فلماذا لا يصح (وجهة) وإن كان فعله معتلاً؟ وأجاب الفارسي عن ذلك بأن (القول)، و (البيع) ليسا على وزن الفعل، بخلاف (وجهة)، والموافقه في الوزن توجب الإعلال^(٢).

وردَّ ابن إياز ذلك من وجهين:

"أحدهما: أن (وجهة) إنما تكون على وزن الفعل إذا اجتمعت الواو والتاء حتى يكون حرف متحرك بعده حرف ساكن وبعده حرفان متحركان، كما أن الفعل كذلك، وقد عرفت أن التاء لما كانت عوضًا من الواو فإنما يقدر دخولها بعد حذفه، ولا يجوز اجتماعهما معًا، وإذا لم يجز ذلك فكيف يكون على وزنه؟ نعم له أن يقول: إنما يقدر كونها عوضًا بعد حذف الواو، وإلا فيجوز اجتماعهما...

والآخر: أن موافقة المصدر للفعل في الزنة لم يذكرها أحد من التصريفيين، فإن كان قد تفرد بها أبو علي، قُبل منه؛ لأنه المقدم في هذه الصناعة"^(٣).

والذى يظهر لى من هذين المذهبين: أن القول الراجح هو أن (وجهة) مصدر؛ لأن (الوجهة)، و (الجهة) بمعنى واحد، ولا يمكن أن يقال فى (الجهة): إنها اسم للمكان؛ إذ لا يبقى للحذف من (جهة) وجه^(٤).

(١) انظر: المنصف ١ / ٢٠١.

(٢) انظر: الحجة ٢ / ٢٤٣.

(٣) شرح تصريف ابن مالك ٣٠١.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٣ / ٢٧٦ - ٢٧٧، وشرح التسهيل للمرادى ٢ / ١٠٤٠.

٤ - (أشأوى) جمع (أشياء) عند المازنى.

ورد فى كلام العرب (أشأوى) فى جمع (أشياء)؛ فقد حكى الأصمعى أنه سمع رجلاً من أفصح العرب يقول لخلف الأحمر: (إن عندى لأشأوى) ^(١)، وقد اختلف النحويون فيها على ثلاثة مذاهب:

١- المذهب الأول: مذهب سيبويه أنها جمع (إشأوة) وإن لم ينطق بها، قال سيبويه: "وكذلك (أشأوى)، كأنك جمعت عليها (إشأوة)" ^(٢)، أى: تكون (إشأوة) المتوهمة كأنها فى الأصل (شيأة)، ثم قدمت اللام إلى أول الكلمة، وأخرت العين إلى موضع اللام، فصارت (إشأية)، ثم قلبت الياء واواً على غير قياس، كما فى (جباوة)، فلما جمعوا فعلوا به ما يفعل بـ(علاوة)، ولذلك قالوا: (أشأوى)، كما قالوا: (علاوى) ^(٣).

٢- المذهب الثانى: مذهب المازنى أنها جمع (أشياء)، وأصله: (أشأيا)؛ فأبدلت الياء واواً شذوذاً، كما قالوا: (جبيت الخراج جباوة)، قال المازنى: "فجعل الهمزة- فى أشياء- التى هى لام أولاً، فقال: (أشياء) كأنها (لفعاء)، ثم جمع فقال: (أشأوى)، مثل: (صحارى)؛ فأبدلت الياء واواً، كما قالوا: (جبيت الخراج جباوة)، وهذا شاذ" ^(٤).

٣- المذهب الثالث: أن (أشأوى) غير مقلوب، وأن الواو غير مبدلة من ياء؛ لأنه من مادة (أش و)؛ فتكون على هذا موافقة لـ (أشياء) فى المعنى، ومخالفة لها فى الأصل؛ إذ هى من باب (لؤلؤ، ولأل)، و (سبِط، وسبِطِر)، وحكى ابن عصفور هذا المذهب عن بعض النحويين ^(٥).

(١) انظر: تاج العروس ١ / ٢٩٤، وقد ورد عنهم بفتح الواو فيها، وبكسرهما أيضاً، وتجمع (أشياء) أيضاً على (أشأيا) بإبقاء الياء على حالها دون إبدالها واواً.

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٠.

(٣) انظر: المنصف ٢ / ٩٩، والممتع ٢ / ٥١٦ - ٥١٧، وشرح الشافية للرضى ١ / ٣١.

(٤) المنصف ٢ / ٩٤.

(٥) انظر: الممتع ٢ / ٥١٨.

وقد احتج سيبويه لمذهبه بأن الشذوذ فى المتوهم، وهو المفرد الذى لم ينطق به أولى، ثم يجىء الجمع بعد ذلك على قياس المفرد^(١)، بخلاف مذهب المازنى الذى يجعل الشذوذ فى الملفوظ به، وهو (أشأوى) جمع (أشياء)، وأيضاً لأن الأخفش حكى أن العرب التزمت فيه الفتح؛ فلم يقولوا: (أشأو) ك (صحار)؛ فدل ذلك على أنه ليس جمع (أشياء)، وإنما هو جمع (إشأوة)؛ ولذلك التزم فيه الفتح، كما التزم فى جمع (إداوة)، و (هراوة)، ونحوهما^(٢).

وأما المازنى فقد احتج ابن جنى لمذهبه بأن الأصل فى الجمع (أشأيا) جمع (أشياء)، ثم قلبت الياء واوًا على القياس، مستدلاً على ذلك بقولهم: (جبببت الخراج جباوة)، ومثله: (رجاء بن حيوة)، والأصل فيها: (حية)، وحكى أبو زيد: (باد الشىء يبيد بوادًا) بالواو، وإنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع الياء بين الألفين فى (أشأيا)؛ لأن الألف قريبة من الياء، وليكون قلب الياء واوًا عوضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها^(٣).

ورجح الرضى مذهب المازنى؛ لأنه أقرب طريقاً من مذهب سيبويه^(٤)، والذى يظهرلى يظهرلى أن مذهب المازنى هو الراجح، لما ذكره الرضى، ولأن قلب الياء واوًا جاء عن العرب فى بعض الألفاظ، مثل: (حيوة)، و (جبببت الخراج جباوة)، ومن الجائز أن يُجعل هذا منه، وأن يُحمل عليه، يقول أبو البركات الأنبارى: "وليس فى إبدال الواو خروج عن الحكمة، فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحة بعضها من بعض، نحو: (أصَيْلال) فى (أصَيْلان)، وإن لم يكن هناك استتقال، فلأن يبدلوا الياء واوًا لأجل المقاربة، وإن لم يكن ما يوجب قلبها... كان ذلك من طريق الأولى^(٥)".

٥ - الميم فى (دَلَامِص) بين الأصالة والزيادة.

(١) السابق نفسه ٢ / ٥١٧.

(٢) انظر: الإنصاف ٢ / ٨١٧، والممتع ٢ / ٥١٧.

(٣) انظر: المنصف ٢ / ٩٩.

(٤) شرح الشافية للرضى ١ / ٣١.

(٥) الإنصاف ٢ / ٨١٧.

إذا وقعت الميم حشواً أو آخرًا فلا يحكم عليها بالزيادة إلا بدليل من الاشتقاق، لقلة ما جاء من ذلك فيما عُرِفَتْ زيادته^(١)، ومن ذلك الميم في (دلامص)^(٢)، فقد ذهب الخليل وسيبويه والجمهور إلى أن الميم فيها زائدة، ووزنها: (فُعامل)^(٣). قال سيبويه: "ويكون على (فُعامل)، وهو قليل، قالوا: (الدَّلَامِصُ)"^(٤)، وقال أيضًا: "لا تزداد [الميم] إلا بثبت لقلتها... وأما ما هي ثبت فيه فـ (دلامص)؛ لأنه من التدليص"^(٥).

وذهب الأخفش، والمازني، والجمهور إلى أن الميم في (دلامص) أصل، ووزنه: (فُعَالِل)^(٦)، قال المازني: "ولو قال قائل: إن (دلامصًا) من الأربعة، معناه: (دليص)، وليس بمشتق من الثلاثة، قال قولاً قويًّا"^(٧).

الأدلة والترجيح

(١) استدل الخليل وسيبويه والجمهور على أن الميم زائدة في (دلامص) بما يأتي:

١- بأنهم قالوا فيه: (درع دليص)، و (د لاص)، وهو البراق؛ فسقوط الميم في الاشتقاق دليل على زيادتها في (دلامص)^(٨)، كما يقوى زيادة الميم فيها قولهم: (لبن قمارص)^(٩).

(١) انظر: شرح التصريف الملوكي ١٦٠ - ١٦١، وشرح تصريف ابن مالك ٠١٢٣.

(٢) يقال: (رجل دلص، ودلامص، ودلمص، ودملص) إذا كان براق الجلد، والدَّلَاص: اللين البراق، والدليص:

البريق، انظر: جمهرة اللغة ٢/٢٧٤، وتهذيب اللغة ١٢/١٤٣، ١٣/٢٨٦، ومجلد اللغة ٢/٢٨٦ - ٢٨٧.

(٣) انظر: الكتاب ٤/٢٧٤، ٣٢٥، والمنصف ١/١٥١، ١٥٢، وسر صناعة الإعراب ١/٤٢٩، واللباب

٢/٢٥٣، وشرح التصريف الملوكي ١٦١، والممتع ٢٣٩، ٢٤٠، وشرح الجمل لابن الضائع ٢/٨٣٠،

وشرح تصريف ابن مالك ١٢٣، والتذليل ٨/٢٢٤، والارتشاف ١/١٩٨، وتوضيح المقاصد ٣/١٨٧، وتمهيد

القواعد ١٠/٤٩١٩، ٤٩٤٦، والتصريح ٥/٣٤٣.

(٤) الكتاب ٤/٢٧٤.

(٥) الكتاب ٤/٣٢٥.

(٦) انظر: المراجع السابقة، وانظر أيضًا: الصحاح ٣/١٠٣٩ [مادة (د ل ص)]، والمبدع في التصريف لأبي

حيان ١٢٧، وتاج العروس ١٧/٥٨٨، ٣٧/٥١٧.

(٧) المنصف ١/١٥٢.

(٨) انظر: شرح التصريف الملوكي ١٦١، وشرح تصريف ابن مالك ١٢٣، وتوضيح المقاصد ٣/١٨٧.

٢- لأنهم وجدوا الميم قد زيدت غير أول في نحو: (زُرُقْم) (٢)، و (سُنْهُمْ) (٣)؛ فحملوا عليها أيضًا زيادة الميم في (دلامص) (٤).

٣- لأنه يقال فيه: (دُمَالص، ودُلْمِص) بغير ألف، و (دُمَلِص) بتقديم الميم على الألف وبحدفها، والتقديم والتأخير دليل على زيادة الميم؛ لأن الأصل لا يُتْلَعَبُ به (٥).

(٢) واستدل المازني على أن الميم في (دلامص) أصلية، بما يأتي:

١- بأنها رباعية قريبة من لفظ (دلاص) في المعنى؛ فقد اختلفا في التركيب، وهما عند المازني من باب (سَبِط)، و(سَبَطْر) (٦)، و (دَمِث)، و (دِمَثْر) (٧)؛ فهذه الألفاظ اقتربت أصولها، واتفقت معانيها، وكل واحد منها لفظه غير لفظ الآخر (٨)، كما أن (لؤلؤًا) رباعي، و (لأل) ثلاثي، لفظاهما مقتربان، ومعناهما متفقان (٩)، وكان المازني "لما لم ير الميم قد كثرت زيادتها غير أول، ووجد في كلامهم ألفاظًا ثلاثية بمعنى ألفاظ رباعية، وليس بين هذه وهذه إلا زيادة الحرف الذي كَمَّل أربعة، حمل (دلامصًا) عليه، هربًا من القضاء بزيادة الميم غير أول" (١٠).

(١) انظر: شرح الجمل لابن الضائع ٨٣٠/٢.

(٢) الزرقم: الشديد الزرقة (انظر: تهذيب اللغة ٤٠١/٩).

(٣) السنهم: العظيم الاست (انظر: جمهرة اللغة ٥٠٧/٣).

(٤) انظر: المنصف ١٥٢/١.

(٥) انظر: الكتاب ٣٥٢/٢، و اللباب ٢٥٣/٢، وشرح التصريف الملوكي ١٦١.

(٦) (السَّبِط) من الرجال: الطويل، و (السَّبَطْر) من الرجال هو السبط الطويل، انظر: جمهرة اللغة ٣٠٥/٣، وتهذيب اللغة ١٤٦/٣.

(٧) انظر: سر صناعة الإعراب ٤٢٩/١، و اللباب ٢٥٣/٢، و التذييل ٢٢٤/٨، وتوضيح المقاصد ١٧٨/٣، و(الدَمِث): السهل اللين، و (الدَمَثْر) الدمثة، انظر: تهذيب اللغة ٩١/١٤، والتاج ٣١٢/١١.

(٨) التاج ٥١٧/٣٧.

(٩) انظر: المنصف ١٥٢/١، وشرح التصريف الملوكي ١٦٢.

(١٠) المنصف ١٥٢/١.

٢- قلة مجيء الميم حشواً زائدة؛ لأنها إنما تزداد كثيراً إذا وقعت غير أول، وهي طرف^(١).

ويرى ابن جنى أن كلا القولين مذهب، ولكن قول الخليل وسيبويه أقيس وأجرى على الأصول^(٢)؛ وذلك لأن ما ذهب المازني وإن كان محتملاً، إلا أنه احتمال مرجوح؛ لقلته، ولكثرة الاشتقاق فيه وتشعبه^(٣)، ولأن الذي قادنا إلى باب (سبَط، وسبَطْر) كون الراء ليست من حروف الزيادة، بخلاف الميم هنا، ولأنه قد ثبتت زيادة الميم حشواً في نحو: (تمسكن)^(٤)؛ ولهذا كان قول الخليل وسيبويه والجمهور أولى مما ذهب إليه المازني، وإن كان له وجهٌ يحمل عليه، وذلك لما ذكرنا.

٦- أصل الألف في (حاحيتُ) ، و (عاعيتُ) ، ونحوهما.

(حاحيت، وعاعيت، وهاهيت) أفعال بنيت من حكاية أصوات من قولهم في زجر الإبل، وذلك إذا صَحَّتْ فقلت: (حا ، وعا ، وها)^(٥)، وأصلها: (حَيْحيت، وعيعيت، وهيهيت)، وهي من مضاعف الياء، ونظيره: (قَوَقَيْتُ، وضَوْضَيْتُ)^(٦) من مضاعف الواو، وقلبو الياء ألفاً لشبهها بها، ولأنهم كرهوا تكرار الياءين وليس بينهما إلا حرف واحد؛ فقلبو الياء ألفاً، ووزن هذه الأفعال: (فعللت)^(٧)، بدليل أن المصدر من

(١) التنزيل ٢٢٤/٨.

(٢) المنصف ١٥٢/١.

(٣) انظر: شرح الملوكي ١٦٢.

(٤) التنزيل ٢٢٤/٨.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ٢٣٤/١، وتاج العروس ٣٥٨/٦ (حيح).

(٦) (قوقيت) من (قوقي) الديك قوقاة، أي: صاح (انظر: تهذيب اللغة ٣٧١/٩)، و (ضوضيت) من الضوضاء، وهي الجلبة والصياح (انظر: جمهرة اللغة ٤٧٢/٣، وتهذيب اللغة ٩٧/١٢).

(٧) المنصف ١٧٠/٢.

(حاحيت): (حاحاة، وحياء) ك (زلزلة، وزلزال) ^(١)، وكذلك (عاعيت، وهاهيت)، ولو كانت على (فاعلت) لما جاز ذلك؛ لأنه لا يقال: (قاتل قاتلة) ^(٢).

وقد خالف المازني سيبويه في أصل الألف في (حاحيت)، ونحوها؛ فذهب الخليل وسيبويه والجمهور إلى أن أصلها الياء انقلبت عنها؛ فيقول: "وكذلك (حاحيت، وعاعيت، وهاهيت)، ولكنهم أبدلوا الألف لشبهها بالياء، فصارت كأنها هي" ^(٣).

ويرى المازني أن الألف فيها منقلبه عن الواو، فيقول: "وكذلك (حاحيت، وعاعيت، وهاهيت)، ولكنهم أبدلوا الألف لشبهها بالياء، وكان الخليل يقول: الألف بدل من الياء... والقول عندي على خلاف ذلك؛ لأن (ضوضيت، وقوقيت) على أصلهما، وعلى ما ينبغي أن يكونا عليه، وهذا ليس على أصله، أعنى: (حاحيت)، وأخواتها" ^(٤).

الأدلة والترجيح

(١) استدل الخليل سيبويه لمذهبهما في أن (حاحيت) ونحوها على وزن (فعللت)، مثل: (ضوضيت)، وأن الألف فيها منقلبة عن ياء بأن ذوات الياء من هذا الباب تجيء على أصلها، نحو: (ضوضت، وقوقيت)، ولو كان هذا واوًا لورد على أصله، كما ورد (قوقيت)، ولم يرد شيءٌ من (حاحيت) وبابه على أصله قط، والألف فيها لا تكون أصلًا، وإنما هي منقلبة، وجُعِل انقلابها من ياء، كما قالوا: (ياجل)، والأصل:

(١) شرح الشافية للرضي ٣٦٩/٢.

(٢) انظر: الممتع ٥٩١/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٣/٤، وذكر ذلك -أيضًا- في ٣١٤/٤.

(٤) المنصف ١٦٩/٢ - ١٧٠.

(بيجل) (١)، واطرد عندهم قلب الياء الأولى ألفاً؛ لكرهة اجتماع ياعين بعد مثلين، لو قيل فيها: (عَيْعيت) (٢).

(٢) واحتج المازني لمذهبه بأن الألف في (حاحيت) ونحوه بدل من الواو، استدلالاً بـ (قوقيت) وبابه؛ لأن الألف لمالم ينطق لها بأصل، لا من ياء ولا من واو حملها على ما نطق له بأصل، وهو (قوقيت) (٣)، يقول ابن جنى: "وكأن أبا عثمان لما رآهم قد قالوا: (قوقيت)، و (وضويت) على أصلهما، ولم يجئ (حاحيت) وبابه على أصله، حمل مالم يجئ على أصله على ما جاء على أصله (٤).

وبهذا يظهر أن قول الجمهور وسيبويه أقيس وأحسن؛ لأن فيه محسناً لقلب الياء ألفاً، وليس في مذهب المازني ما يحسن القلب، وذلك لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو، قال ابن جنى: "وقد أبدلت فيها في نحو: (طائى)، و (حارى) يريدون: (طيبى، وحيرى)... وليس هنا ما يوجب القلب لولا القرب، ولأنه لم نسمع شيئاً من نوات الياء جاء على أصله، ولأنهم كرهوا تكرر الياءين؛ فجعلها من نوات الياء لذلك، وأيضاً فإننا لم نر مثلاً من أمثلة الفعل استعملت فيه الواو دون الياء فنحمل هذا عليه إلا باب (فعل)، نحو: (سرو)، وليس منه" (٥).

ومما يؤيد ذلك - أيضاً - أن المازني نفسه رجع إلى تقوية مذهب الخليل وسيبويه؛ إذ يقول: (وقول الخليل مذهب؛ لأن الشيء ربما جاء مخالفاً للفرق) (٦).

(١) انظر: النكت ٣ / ٣٧٣، وشرح تصريف ابن مالك ٢٣٩، وشرح التسهيل للمرادى ٢ / ٨٩٨، والتهميد ١٠ / ٤٩٠٠.

(٢) شرح الشافية ٢ / ٣٦٩ - ٣٧٠. وأما في نحو: (صيصية) فاحتمل فيه ذلك لكونه اسماً، وهو أخف من الفعل.

(٣) انظر: الممتع ٢ / ٥٩٢.

(٤) المنصف ٢ / ١٧٠ - ١٧١. وحكى الرضى عن بعضهم أن الألفين في (حاحى)، ونحوهما، أصلان، وليسا بمنقلبين لاعن واو ولاعن ياء؛ لأن الأصل في جميعها الصوت الذى لا أصل لألفاته، قلبت الألف الثانية ياء بعد اتصال ضمير الفاعل المتحرك، وذلك للقياس على سائر الألفات المنقلبة الرابعة [انظر: شرح الشافية للرضى ٢ / ٣٧٠].

(٥) المنصف ٢ / ١٧١.

(٦) السابق نفسه ٢ / ١٧٠.

٧- أصل الواو فى (الحيوان)

جاء عن العرب من الأفعال ما عينه واو ولامه ياء، نحو: (طويت، وشويت)، وجاء منها ما عينه ولامه واوان، نحو: (قَوِيْتُ)، كما جاء- أيضاً- من الأفعال ما عينه ولامه ياءان، نحو: (حى، وعى)، ولا خلاف عندهم فى ذلك، وليس فى الكلام فعل مستعمل عينه ياء ولامه واو^(١).

وأما الواو فى (الحيوان) فقد ذهب سيبويه إلى أنها منقلبة عن الياء التى هى لام فى (حييت)، والأصل: (حَيَّان)، فلما كرهوا اجتماع مثلين، قلبت الثانية واوًا^(٢).

قال سيبويه: "وأما قولهم: (حيوان) فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة، ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا، والأخرى غير معتلة من موضعها؛ فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان، كما أبدلوا فى (رحوى)، كرهوا الياءات"^(٣).

وذهب المازنى، ورجحه ابن يعيش إلى أن واوه غير منقلبة، وأنه مصدر فعل لم يستعمل^(٤)، يقول المازنى: "وكان الخليل يقول: (حيوان) قلبوا فيه الياء واوًا... ولا أرى هذا شيئاً، ولكن هذا كقولهم: (فاظ الميت يفيظ فيظًا، وفوظًا)؛ فلا يشتقون من (فوظٍ) فعلاً"^(٥).

(١) انظر: اللباب ٢/ ٤١٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٤٠٩، وشرح الشافية للرضى ٣/ ٧٣، وشرح تصريف ابن مالك لابن إياز ١٠٤، وشرح الألفية للفارضى ٢/ ١٦٥٥.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٩٤.

(٤) انظر: المسائل البغداديات ٢٣٢، والمنصف ٢/ ٢٨٤-٢٨٥، والخصائص ١/ ٥٥، واللباب ٢/ ٤١٨، وشرح التصريف الملوكى ٢٦٤، وشرح تصريف ابن مالك ١٠٤، والمساعد ٤/ ٢٥، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٩٧-٤٨٩٨ وشرح الألفية للفارضى ٢/ ١٦٥٥.

(٥) المنصف ٢/ ٢٨٥.

الأدلة والترجيح

- (١) استدل سيبويه والجمهور على أن الواو فى (الحيوان) منقلبة عن الياء، بما يأتى:
- ١- أنهم قلبوا الياء واوًا؛ لكرهة توالى الياعين واجتماع الأمثال؛ فعدلوا - هنا - عن الياء إلى ما هو أثقل منها، وهو الواو؛ ليختلف اللفظان، ويخف بذلك^(١)، والمثلان إذا اجتمعا فأحد ما يخفّف به الإبدال، كقولهم: (أمليت، وذوائب)^(٢).
- ٢- ولأنهم كرهوا إظهار الياعين؛ فأبدلوا من الثانية واوًا، كما يبدلون فى النسب؛ فيقولون: (غنوى، وعموى)^(٣).
- ٣- أن أصل الواو ياء قلبت واوًا؛ لئلا تلبس بالمشى، وهو مثل: (جببت الخراج)، و (جبوته)، لغتان، والياء هى المتصرفة^(٤).

(٢) واستدل المازنى على أن الواو فى (الحيوان) أصل بما يلى:

- ١- لأنه لا موجب لا نقلًا بها عن شىء، ولأن هذا الأصل لم يشتق منه فعل؛ فتوسع المازنى فى القياس، وقاسه على قولهم: (فاظ الميت فيظًا وفوظًا)^(٥)، و (فوظ) مصدر، ولم يستعمل منه فعل، وكذلك (ويحّ)، و (ويسّ)، و (ويلّ)، وهن مصادر، وليس لهن أفعال؛ فكذلك (الحيوان) - عنده - مصدر، ولا فعل له من لفظه^(٦)، وليس فى (حييت) دليل على أن الثانية ياء؛ لجواز أن يكون كـ(شقيت) قلبت ياء لانكسار ما قبلها^(٧).

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٤٠٩، والبغداديات ٢٣٢، والمنصف ٢/ ٢٨٥، وشرح التصريف الملوكي ٢٦٤، وشرح الألفية للفارضى ٢/ ١٦٥٥، وتاج العروس ٣٧/ ٥١٠.

(٢) البغداديات ٢٣٢.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٤٠٩، والتنزيل ٨/ ١٨١.

(٤) انظر: اللباب ٢/ ٤١٩.

(٥) يقال: (فاظ الميت)، أي: مات، وفاظت نفسه: خرجت، و (فاض) بالضاد، لغة تميم، و(فاظ) بالطاء لغة قيس (انظر: اللسان ١٠/ ٣٦٦ - ٣٦٧).

(٦) انظر: المنصف ٢/ ٢٨٤-٢٨٦، وشرح التصريف الملوكي ٢٦٤، والتاج ٣٧/ ٥١٠.

(٧) شرح الشافية ٣/ ٧٣.

٢- ولأن الواو أبدلت ياء في (الحيوان)، و (حياة)؛ لما يلزمها من العلل، كما قالوا: (يرضى)، وهو من (الرضوان)؛ ولذلك فإن باب (حياة) - عنده - مما عينه ياء ولامه واو^(١).

وردَّ أبو على الفارسي، وابن جنى، وغيرهم هذا المذهب بعدة أمور:

١- الأول: أنه لا يمتنع أن يكون في الكلام مصدر عينه واو. وفاؤه ولامه صحيحان، مثل: (فوظ، وصوغ، وقول، وموت)، وأشباه ذلك كثير، وليس في كلامهم مما عينه ياء ولامه واو شيء يُعرف، فيقاس (الحيوان) عليه؛ ولهذا فقد ثبت إبدالهم الياء واوًا شذوذًا، ولم يثبت في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو^(٢)، وعلى هذا فحمله (الحيوان) على (فوظ)، ونحوها، خطأ؛ لأنه قياس مع الفارق؛ فإنه شبه ما لا يوجد في الكلام بما هو موجود مطرد^(٣).

وأما (حياة) ففيه شذوذ من جهتين: أحدهما: قلب الياء واوًا والثاني: ترك الإدغام، والقياس: (حية)، وجاز ذلك فيه؛ لأن الأعلام يكثر فيها التغيير^(٤).

٢- الثاني: تشبيه المازني له في أنه لم يشتق منه فعل ب (فوظ) ليس بمستقيم؛ و(فيظ)، و (فوظ) لغتان^(٥).

٣- الثالث: أن (الحيوان) من (الحياة)، ومعنى (الحياة) موجود في (الحيا) الذي هو المطر، ألا ترى أنه يحيى الأرض والنبات، وهم يقولون في تثنية (الحياة): (حييان) بالياء، لا غير^(٦).

(١) انظر: المنصف ٢/٢٨٤-٢٨٥، والتذييل ٨/١٨٠.

(٢) المنصف ٢/٢٨٥، والتذييل ٨/١٨٠.

(٣) انظر: التاج ٣٧/٥١٠-٥١١.

(٤) انظر: البغداديات ٢٣٣، والمنصف ٢/٢٨٥، واللباب ٢/٤٠٣-٤٠٤.

(٥) المنصف ٢/٢٨٥.

(٦) انظر: البغداديات ٢٣٢، والمنصف ٢/٢٨٥-٢٨٦، والممتع ٢/٥٦٥، والتذييل ٨/١٨٠.

وبهذا يظهر أن ما ذهب إليه سيبويه والجمهور هو الصحيح؛ لأن مذهب المازني ليس فيه ما يدل عليه؛ فإن معنى (الحيوان) كمعنى (الحياء) للمطر، ولأنه لا يوجد في الكلام ما عينه ياء ولامه واو.

٨- قلب الواو المكسورة المتصدرة همزةً بين السماع والقياس

إذا وقعت الواو متصدرة مكسورة، فمن العرب من يبدل هذه الواو همزة، نحو: (وشاح)، و(إشاح)، و(وسادة)، و(إسادة)^(١)، وقد اختلف النحويون في هذا الإبدال هل هو مطرد أو لا؟

(١) فذهب الجمهور وسيبويه إلى أن القلب فيه غير مطرد؛ فَيُوقَفُ في همز الواو المكسورة على السماع دون القياس^(٢)، وذهب الفارسي، وابن جنبي، والرضي، وابن الضائع إلى أن ذلك قليل لا يقاس عليه^(٣).

تحقيق مذهب سيبويه

ذهب أبو حيان في التذييل إلى أنه ليس في كتاب سيبويه نص على ذلك^(٤)، في حين يرى ابن الضائع وأبو حيان في الارتشاف إلى أنه قد يظهر من كلام سيبويه بعض ظهور أن هذا القلب مطرد؛ لأنه نفى الاطراد عن الواو المفتوحة، ثم استدرك المكسورة، فظاهره استدراك مما نفى، وهو الاطراد^(٥)، قال سيبويه: "ولكن

(١) انظر: دقائق التصريف ٢٤١.

(٢) انظر: الكتاب ٣٣٠/٤، وشرح الشافية ٧٨/٣. وينسب أبو حيان في الارتشاف والتذييل، وكذلك المرادي في شرح التسهيل إلى الجمهور القول بالاطراد فيها (انظر: التذييل ٣٢٣/٨، والارتشاف ٢٥٩/١، وشرح التسهيل للمرادي ٩٦٦/٢)، وهو خلاف المشهور عنهم في أنهم يقفون في همز الواو المكسورة على السماع.

(٣) انظر: الإغفال للفارسي ٢٤٦/٢، والتمام لابن جنبي ٢١، وشرح الشافية للرضي ٧٨/٣، وشرح الجمل لابن الضائع ٩٥٤/٢.

(٤) التذييل ٣٢٣/٨.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن الضائع ٩٥٤/٢، والارتشاف ٢٥٩/١، وتمهيد القواعد ٥٠٢٠/١٠.

ناسًا كثيرًا يُجرون الواو إذا كانت مكسورة مُجرى المضمومة؛ فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً كرهوا الكسرة فيها... فمن ذلك قولهم: (إسادة، وإعاء)"^(١).

ولكنني أرى - والله أعلم - أن الذي يظهر من كلام سيبويه هو أن قلب الواو همزة في نحو: (وشاح) غير مطرد؛ لأنه ذكر قبل ذلك أن قلب الواو المفتوحة غير مطرد، ثم ذكر بعدها أن قلب الواو المكسورة غير مطرد أيضًا، ولا يظهر من كلامه أنه يستدرك هذه الواو المكسورة، ويجعلها مطردة، بل عبارته فيها ككلامه عن الواو المفتوحة. والدليل على ذلك: أن أبا على الفارسي ينسب ذلك إلى سيبويه، فيقول: "وكان قول سيبويه - أيضًا - في هذا في الدلالة على ما يقوله أبو عمر من أنه ليس بمطرد، قال سيبويه: "وليس بمطرد - يعني المفتوحة إذا أبدلت منها الهمزة - ولكن ناسًا كثيرًا يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة، فيهمزون الواو إذا كانت مكسورة"^(٢)، فقوله: (ناسًا كثيرًا) فيه دلالة على أنه ليس ذلك عند الكل"^(٣).

ويدل على ذلك - أيضًا - أن أبا على الشلوبين - كما حكى عنه ابن الضائع - كان "يأخذ كلام سيبويه على أنه لا يريد الاطراد، بل يريد أن همزة المكسورة أكثر من همزة المفتوحة، ويُنسب قياس همزة المكسورة إلى أبي عثمان المازني، والمبرد، وكذلك نسبه ابن خروف"^(٤).

(٢) وذهب الجرمي^(٥)، والمازني، والمبرد إلى أن قلب الواو المكسورة همزة في نحو: (وشاح) مطرد^(٦)، واختاره ابن عصفور، والمرادي^(٧).

تحقيق مذهب المازني

(١) الكتاب ٣٣١/٤.

(٢) السابق نفسه.

(٣) الإغفال للفارسي ٢٤٦/٢.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٩٥٤/٢.

(٥) واختلف النقل عن الجرمي، فنقل بعضهم عنه القول بالقياس، وبعضهم نقلوا عنه القول بعدم القياس (انظر:

الإغفال ٢٤٦/٢، والتذييل ٣٢٣/٨).

(٦) انظر: المقتضب ٢٣٢/١، والكامل ٤٣٠/١، والإغفال ٢٤٦/٢، والمنصف ٢٢٨/١ - ٢٢٩.

(٧) انظر: الممتع ٣٣٣/١، وشرح التسهيل للمرادي ٩٦٦/٢.

اختلف النقل عن المازني في هذه المسألة اختلافاً بيناً:

١- فحكى بعضهم عنه القول بعدم القياس، ومنهم ابن جنى في المنصف، وابن عصفور في الممتع^(١)، على حين نسب إليه ابن عصفور في شرح الجمل الصغير القول بالقياس فيها، وذهب إلى ذلك أبو علي الشلوبين^(٢).

٢- وحكى القولين عنه من غير ترجيح أبو حيان في الارتشاف، والمرادي في شرح التسهيل، والسمين الحلبي في الدر المصون^(٣).

٣- ونسب إليه القول بالاطراد والقياس فيها: ابن السراج، وأبو علي في التكملة، وابن الخباز، والرضي، والمرادي في توضيح المقاصد، وكذلك الشيخ عزيمة^(٤).

وهذا هو الصحيح الذي تضافرت عليه نقول كثير من النحويين، ويدل عليه قوله: (ويكون ذلك مطرداً فيها)، وتكون الواو في كلامه استثنائية، قال المازني: "واعلم أن الواو إذا كانت أولاً، وكانت مكسورة، فمن العرب من يبذل مكانها الهمزة، ويكون ذلك مطرداً فيها، فيقولون في (وسادة): (إسادة)"^(٥).

الأدلة والترجيح

(١) استدلل القائلون بأن القلب في نحو: (إشاح) غير مطرد، بما يأتي:

١- بأنه قد صحَّ أن الواو المضمومة إنما همزت؛ لأنها أشبهت الواوين، وجرت الضمة فيها مجرى الواو، وعلى هذا فالواو المكسورة يجب أن تكون مشبهة باجتماع واو وياء، نحو: (ويح ، وويل ، ويوم)؛ فالقياس في الواو المكسورة ألا تهمز، كما لا

(١) انظر: المنصف ١/٢٢٩ - ٢٣٠، والممتع ١/٣٣٣، والتذييل ٨/٣٢٣.

(٢) انظر: التذييل ٨/٣٢٣.

(٣) الارتشاف ١/٢٥٩، وشرح التسهيل للمرادي ٢/٩٦٦، والدر المصون ١٠/٤٧٩-٤٨٠.

(٤) انظر: الأصول ٣/٢٤٥، والتكملة ٢٤٨، والغرة المخفية لابن الخباز ٢/٧٦٦، وشرح الشافية للرضي

٣/٧٨-٧٩، وتوضيح المقاصد ٣/٢٦٧، وأبو العباس المبرد وأثره للشيخ عزيمة ٥٥.

(٥) المنصف ١/٢٢٨ - ٢٢٩.

يجب الهمز عند اجتماع الواو والياء، نحو: (ويح، وويل)، ولكن الواو المكسورة، في هذا، محمولة على حكم المضمومة؛ لأن الكسرة مستثناة في الواو، كما أن الضمة فيها كذلك؛ فمن هنا لم يطرد الهمز في الواو المكسورة كاطرده في الواو المضمومة؛ ولذلك فإن همزها مكسورة، وهي أول، غير مطرد^(١).

٢- لأن الكسرة ليست من جنس الواو، ويدل على ذلك إجماعهم على تصحيحها إذا كُسرت في الحشو، نحو: (سويق، وطويل) ^(٢).

(٢) واستدل القائلون بأن القلب فيه مطرد، بما يأتي:

١- بكثرة ما ورد من ذلك عن العرب، مع ما فيه من المعنى، ومنه ما اجتمعت العرب عليه، وهو (إحدى) ^(٣)؛ فقد جاء منه جملة صالحة للقياس عليها في كل واو مكسورة وقعت أولاً^(٤)، وقد أورد بعضها المازني^(٥)، ومنها: أنهم يقولون في (وسادة): (إسادة)، وفي (وعاء): (إعاء)، وفي (الوفادة): (الإفادة)، وفي (وشاح): (إشاح)، وفي (الوكاف): (الإكاف)، وأشباهها^(٦).

وذهب ابن مالك إلى أن ذلك مطرد على لغة من لغات العرب^(٧)، واعترض عليه أبو حيان فقال: "ولا أعلم أحدًا نص على أن ذلك لغة"^(٨)، وهذا الاعتراض لا يصح؛ لأن أبا القاسم المؤدب ذكر أنها "لغة تميم يهمزون كل واو مكسورة أو مضمومة تجيء في نحو هذا البناء"^(٩)، ونسب المرادي، والسمين الحلبي هذه اللغة إلى هذيل^(١٠)، بل

(١) انظر: الإغفال ٢/٢٤٦، والمنصف ١/٢٢٩-٢٣٠، وشرح ابن يعيش ١٠/١٤، وشرح التصريف الملوكي ٢٧٤، والتذييل ٨/٣٢٣.

(٢) انظر: الغرة المخفية لابن الخباز ٢/٧٦٦، وشرح الشافية ٣/٧٨-٧٩.

(٣) انظر: المنصف ١/٢٢٨-٢٢٩، وشرح ابن يعيش ١٠/١٤، وشرح التصريف الملوكي ٢٧٥، وشرح التسهيل للمرادي ٢/٩٦٦.

(٤) انظر: الممتع ١/٣٣٥، والتذييل ٨/٣٢٣.

(٥) المنصف ١/٢٢٩.

(٦) انظر: دقائق التصريف ٢٤١.

(٧) انظر: التسهيل ٣٠١، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٩٠-٢٠٩١.

(٨) الارششاف ١/٢٥٩.

(٩) دقائق التصريف ٢٤١.

إن أبا حيان نفسه عزا هذه اللغة إلى هذيل؛ فيقول: "وذلك مطرد في لغة هذيل،
يبدلون من الواو المكسورة الواقعة أولاً همزة"^(٢).

٣- استدلوا بأن القياس يقتضي الإبدال؛ لأن الواو المكسورة بمنزلة الواو والياء،
فكما يكرهون اجتماعهما فيقلبون الواو إلى الياء تقدمت أو تأخرت، نحو:
(طِيَّئٌ، وسيد)، فكذلك ينبغي أن يفروا من النطق بالواو المكسورة^(٣).

٤- وردَّ ابن الضائع هذين الدليلين بأمرين:

الأول: أنه وردت من الواو المكسورة ألفاظ كثيرة بالنسبة إلى المفتوحة، قليلة بالنظر
إلى المضمومة، قال ابن الضائع: "وبالجملة فالذي يَقْوَى عندي: الوقوف عندما سمع
من ذلك، ويقوَّى ذلك أنه ما من واو مضمومة إلا وقد سمع فيها الهمز، أما المكسورة
فإذا نظرنا إلى الألفاظ التي لم يسمع فيها الهمز لم يكن فيما سمع فيه الهمز قدر
بالنظر إلى تلك، وهذا ظاهر"^(٤).

الثاني: أن القياس الذي ذكره يعارضه "أنه لو كانت الواو المكسورة كما ذكروا
لوجب تغييرها وسطاً، بل يكون أكمل في التشبيه؛ لأن الواو والياء لا يجتمعان،
ويسبق إحداها بالسكون في أول الكلمة، فتشبيهما وسطاً أكمل بما قال منه أولاً،
وإنما قلبت المكسورة أولاً؛ لأنها إذا كانت المفتوحة قد قلبت فبلا شك أن المكسورة
أثقل"^(٥).

وبعد عرض هذين المذهبين يظهر لي أن الراجح منهما هو أن قلب الواو المكسورة
المتصدرة همزة، سماعي لا يقاس عليه، وذلك لأن ما ورد منها قليل بالنسبة إلى
الواو المضمومة، ولأن ما جاء منها لغة لبعض العرب كتميم أو هذيل، وليس
لعامتهم، وأرى أن المازني وتلميذه المبرد قد توسعا في القياس على هذه اللغة، كما

(١) انظر: شرح التسهيل للمراي ٩٦٦/٢، والدر المصون ٤٨٠/١٠.

(٢) البحر المحيط ٣٠٦/٦.

(٣) انظر: الممتع ٣٣٣/١ - ٣٣٤، والتذليل ٣٢٣/٨ - ٣٢٤.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٩٥٦/٢، وانظر: التذليل ٣٢٤/٨.

(٥) السابق نفسه.

ذكر الشيخ عزيمة^(١)، كما أنه يردُّ عليهم نحو: (وَرَد)، و (وَقَر)، وغير ذلك مما لا يجوز فيه الإبدال، مع وجود العلة وعدم المانع^(٢)، ولذلك فإن الأولى أن يكون ما ورد من همز هذه الواو المكسورة مقصورًا على السماع.

٩ - الإدغام في (تحية) بين الوجوب والجواز.

يأتي مصدر (فَعَّل) على (التفعليل)، نحو: (كَرَّم تَكْرِيمًا)، وإن كان معتل اللام فإن مصدره يكون على وزن (تفعلة)، نحو: (زَكَّى تَزْكِيَةً)، و (حَلَّى تحلية)، و (حيا تحيَّة)^(٣)، والأصل فيها: (تحْيِيَّة).

وقد اختلف النحويون في (تحية) على الوجه الآتي:

١ - ذهب سيبويه والجمهور إلى أنها بمنزلة (أحيَّة) جمع (حياء الناقاة)، والإدغام فيها واجب، والأصل: (تَحْيِيٌّ)؛ فحذفت ياء التفعليل، و عوضت التاء منها^(٤). قال سيبويه: "فأما (تحية) فبمنزلة (أَحْيِيَّة)، وهي (تفعلة)، والمضاعف من الياء قليل؛ لأن الياء قد تثقل وحدها لأمًا، فإذا كان قبلها ياء كان أثقل لها"^(٥).

(١) أبو العباس المبرد للعلامة الشيخ عزيمة ٥٥.

(٢) انظر: اللباب ٣٥٧/٢.

(٣) وذهب أبو حيان إلى أنه جمع (تحية)، لا مصدر (حيًا) (انظر: الارتشاف ٤٩٨/٢).

(٤) انظر: الكتاب ٣٩٧/٤، والمنصف ١٩٥-١٩٦، والتذليل ١٢٣/٦، وشرح التسهيل للمرادي ٣٠٠/٢،

والمساعد ٦٢٦/٢، والنيل ٣٧٣/٢، وتاج العروس ٥١٤/٣٧.

(٥) الكتاب ٣٩٧/٤.

وذهب بعض النحويين كالأعلم وأبي حيان إلى أن الظاهر من قول سيبويه السابق أنه هو نفسه قول المازني^(١)، وهو جواز الإدغام والإظهار فيها، وليس ذلك - في رأيي - صحيحًا؛ إذ لا يظهر ذلك من كلامه، بل إن ابن جني وغيره لم يفهموا ذلك من قول سيبويه، ولو عُرف هذا عنه لتناقله النحويون، ولسارت به الركبان، بل المشهور عنه هو وجوب الإدغام فيها.

٢- وذهب المازني إلى أنه يجوز فيها الإظهار، قياسًا على (أَحْيِيَّة)^(٢)، قال المازني: "الإظهار عندي جائز، والإدغام أكثر، وجاز الإظهار، كما جاز في جمع (حياء) حين قلت: (أَحْيِيَّة)"^(٣).

٣- وذهب ابن جني إلى أن التاء في (تحية) بدل من ياء (التفعيل)، وهي لازمة والجمع عارض، وقد يحمل على المفرد^(٤).

الأدلة والترجيح

(١) استدل سيبويه والجمهور على وجوب الإدغام في (تحية) بأمرين:

١- قاسه سيبويه على (أَحْيِيَّة)، وهي جمع (حياء) الناقية؛ لأنه على وزن الفعل مثله، ودخلت التاء مثله، وفيها - أيضًا - نقل حركة العين إلى فاء الكلمة^(٥).

(١) انظر: النكت ٣/٣٧٤، والتنزيل ٨/٥٨٩.

(٢) (أَحْيِيَّة): جمع (حياء) لفرج الناقية. وذكر ابن بربن أن من العرب من يدغمه، فيقول: (أَحْيِيَّة)، (انظر: التاج ٥١٤/٣٧). وانظر مذهب المازني في المراجع السابقة.

(٣) المنصف ٢/١٩٥.

(٤) المنصف ٢/١٩٥، والتنزيل ٨/٥٨٩.

(٥) انظر: التنزيل ٨/٥٨٩، والتاج ٣٧/٥١٤.

٢- لأنه لم يسمع في (تحية) إلا الإدغام^(١).

(٢) واستدل المازني على جواز الإظهار في (تحية) بعدة أدلة، وهي:

١- ما ذكره ابن جنى "أن أبا زيد قد حكى في مصادره: (تعية، وتعيبة) بالإظهار؛

فهذا يؤنس بترك إدغام (تحية)"^(٢)

٢- أنه ذكر قبل ذلك في (أحيّة) جواز الإظهار؛ فقال: "ومن هذا: (حياء، وأحيية)،

وإن شئت أدغمت، وإن شئت أظهرت.. سمعنا من العرب من يقولون: (أعبياء)،

و (أعبيية)"^(٣)، ومعنى هذا: أنه إذا جاز الإظهار في (أحيية) مع أن الهاء فيها

لازمة، فإنه يجوز الاظهار في (تحية).

(٣) وردّ ابن جنى، وغيره ماذهب إليه المازني بأمرين:

الأول: أن هناك فرقاً بين (تحية)، و (أحيية)، وبيان ذلك: أن (أحيية) جمع، والجمع

فرع على الواحد^(٤)، والفرع قد يلحظ أولاً يلحظ، بخلاف (تحية)؛ إذ هي مصدر،

والمصدر أصل؛ فينبغي أن يلحظ في نفسه^(٥) "فأنت إذا جنّت بالواحد فقلت: (حياء)

زال ما كرهته من اجتماع الياءين، وليس كذلك (تحية)؛ لأنها مصدر، والمصدر

أصل لا فرع، وليس يمكنك فيها ما يمكنك في الجمع الذي هو فرع على الواحد"^(٦)،

(١) التذييل ٥٨٩/٨.

(٢) المنصف ١٩٦/٢.

(٣) المنصف ١٩٧/٢.

(٤) المنصف ١٩٠، ١٩١/٢.

(٥) التذييل ٥٨٨/٨.

(٦) المنصف ١٩٦/٢.

وأيضاً لأن الهاء في (أحيية) ليست بدلاً من شيءٍ في حشو الكلمة، وإنما هي زائدة للتأنيث، بخلاف الهاء في (تحية) (١).

الثاني: ما ذكره أبو علي من أن (تحية) موضع هربوا فيه من كثرة الياءات والكسرة؛ لأن أصله: (تحِيي)؛ فوجب فيه الإدغام لذلك (٢)، وضعّف ذلك أبو حيان؛ لأن (تحية) لم تكثر فيه الياءات، كما ذكر (٣).

والذي يترجح لديّ من ذلك: أن ما ذهب إليه المازني من جواز الإظهار في (تحية) هو الراجح، وذلك لأنه إذا لم يُسمَع فيه إلا الإدغام، فقد سُمع في: (تعيّة، وتعيية)، وإذا صحّ هذا السماع عن أبي زيد فيما حكاه عنه ابن جني، فلا شك أن السماع وإن كان قليلاً، هو من أقوى أدلة الصناعة النحوية، والمازني يجيز الإظهار، والإدغام عنده أقيس وأكثر.

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق نفسه.

(٣) التذييل ٥٨٩/٨.

المبحث الثاني: ما خالف فيه المازني سيبويه في غير كتاب التصريف.

١ - الخلاف في تصغير (عَرَضْنَى) (١).

إذا وقعت ألف التأنيث المقصورة خامسة لم يتقدمها مدة زائدة، حذفت في التصغير؛ لأنه جاء قبلها أربعة أحرف أصول، وبقاء الألف الخامسة فصاعدًا يخرج البناء عن أوزان التصغير، تقول في نحو: (قَرَقَرَى) (٢)، و(جَجَبَى) (٣): (قُرُقِر) ، و(جُجِجِب)، والألف فيهما للتأنيث؛ لامتئاعهما من الصرف، ولعدم دخول التنوين عليهما (٤).

وأما ألف (العَرَضْنَى) فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها للتأنيث، فتحذف عند التصغير، كما حذفت ألف (جَجَبَى) عند التصغير، فتقول في تصغيرها: (عُرِيضَن) بالنون، قال سيبويه: "أما (العَرَضْنَى) فليس فيها إلا (عُرِيضَن)؛ لأن النون ألحقت الثلاثة بالأربعة، وجاءت هذه الألف للتأنيث؛ فصارت النون بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ولم تحذفها، وأوجب الحذف للألف؛ فصار تحقيرها كتحقير (جَجَبَى)؛ لأن النون بمنزلة الراء من (قمطر)" (٥).

وذهب المازني إلى أن الألف فيها لغير التأنيث، فيقول: (عُرِيضِن) بحذف النون؛ لأنه قد سُمع: (عَرَضْنَاة)، وحكاه عن أبي زيد؛ فالألف - عنده - لغير التأنيث (٦).

(١) (العَرَضْنَى) هو عدوٌّ في اعتراض ونشاط، يقال: الفرس تعدو العَرَضْنَى، و (العَرَضْنَةُ والعَرَضْنَاة) أي:

معرضة مرة من وجه ومرة من آخر، انظر: تهذيب اللغة ٣/٣٢٧-٣٢٨، وتاج العروس ١٨/٤٢٨.

(٢) اسم موضع، انظر: التهذيب (قرقر) ٨/٢٨٢.

(٣) وهو اسم رجل يطلق على حي من الأنصار (التاج ٢/١٣١).

(٤) انظر: الكتاب ٣/٤٣٩، والبصريات ٢٩٦-٢٩٧، والارتشاف ١/٣٦٨.

(٥) الكتاب ٣/٤٣٩، وانظر في هذا المذهب: المرجع السابقة.

(٦) انظر: البصريات ٢٩٦ - ٢٩٧، والارتشاف ١/٣٦٨.

(١) وقد استدل سيبويه علي أن (العَرْضَنِي) تصغر علي (عُرْيُضِن) بأن النون فيه للإلحاق؛ فصارت كأنها جزء من الكلمة، وأما الألف فهي للتأنيث، ولذلك حذفت دون النون^(١).

(٢) واستدل المازني علي أن الألف في (العَرْضَنِي) لغير التأنيث بما حكاه أبو زيد عن العرب، إذ سُمع عنهم: (عَرْضْنَاةً)، فالألف . علي هذا . للإلحاق؛ لأنها لو كانت للتأنيث لامتنع دخول التتوين والتأنيث عليها^(٢).

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه سيبويه والجمهور هو الصحيح لما ذكرنا، وأما رواية المازني: (عَرْضْنَاةً) عن العرب؛ فلم يُشتهر عند عامتهم، بل هو سماع عن بعضهم.

٢. تصغير المحذوف منه بعض أصوله وبقي بعد الحذف علي أكثر من حرفين،
نحو: (يضع) المسمي به.

إذا كان الاسم الذي يراد تصغيره قد بقي بعد الحذف علي أكثر من حرفين، فذهب سيبويه والجمهور أنه يصغر علي حاله بدون رد المحذوف، تقول في تصغير (مَيْت) بياء ساكنة: (مَيْيْت)، أصله: (مَيْت) بياء مشددة، فعند التصغير لا ترد الياء المحذوفة^(٣)، يقول سيبويه في تصغير (يضع)، و(هَارٍ) المسمي بهما: "إذا سميت رجلاً ب(يضع)، قلت: (يُضَيِّع)، وتقول في (هَارٍ): (هُوَيْرٌ)"^(٤).

(١) الكتاب ٤٣٩/٣.

(٢) انظر: البصريات ٢٩٦. ٢٩٧.

(٣) انظر: شرح ابن يعيش ١٢٠/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٨/٢.

(٤) الكتاب ٤٥٦/٣ - ٤٥٧، و(يضع) مما حذفت فاءه، والأصل: (يوضع)، وأما (هَارٍ) فهو اسم فاعل من (هَار) البناء يهور هورًا: إذا انهدم، فأصله: (هاور)، قدمت الراء علي الواو، فصار: (هاروًا)، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة؛ فصار: (هاريًا)، ثم أعل إعلال (فاض □)، فصار علي (هار □)، فعند تصغيره علي مذهب سيبويه تقول: (هوير □) بلا رد [انظر: المحتسب في التصغير والنسب ٦١. ٦٢].

وذهب أبو عمرو بن العلاء، ويونس، والمازني إلي أن المحذوف يرد، فتقول في (يضع، ويعد) المسمي بهما: (يُؤَيِّضُ، وَيُؤَيِّدُ)؛ لأن الأصل فيهما: (يوضع، ويوعد)، وتقول في (هار □): (هويئر) ^(١)؛ لأن أصله: (هائر).

وممن نسب إلي المازني هذا القول: ابن السراج، وابن جني، وابن يعيش، وابن مالك، والرضي، وأبوحيان، وكذلك المرادي، والفارضي، والأشموني ^(٢)، وذكر المرادي أن المازني يوافق يونس في نحو: (هارِ)، ولكنه لا يرد المحذوف في (خير، وشر) ^(٣).

الأدلة والترجيح

(١) احتج سيبويه والجمهور لمذهبهم بعدة أوجه:

الأول: أن الحذف إنما كان لضرب من التخفيف في المكبر، وليس لعله تزول في التصغير، ولأنه أمكن فيه مثال (فُعِيل) من غير رد؛ فلا حاجة إليه؛ فتقول في تصغير (ناس): (نويس) ^(٤).

الثاني: ذكر سيبويه أنه يلزم من قال في تصغير (هارِ): (هويئر) أن يكون قد صغّر (هائرًا)، وليس هو تصغير (هارِ) ^(٥)، كذلك يلزمهم علي هذا المذهب أن يقال في (مَيْت): (مِيَيْت)، وفي (ناس): (أَنْيس)، وفي (خيرمنك): (أُخَيْرْمَنَك)؛ لأن

(١) حكاه يونس عن جماعة من العرب {الكتاب ٣/٤٥٦-٤٥٧}، ويونس علي هذا يرد ولا ينون علي مذهبه {الأشموني ٤/١٦٨}.

(٢) انظر: الأصول ٣/٥٧، والخصائص ٣/٧٣، وشرح ابن يعيش ٥/١٢١، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩١٢، وشرح الشافية ١/٢٢٤، والارتشاف ١/٣٦٥-٣٦٦، وشرح التسهيل للمرادي ٢/٨٦٠، وشرح الألفية للفارضي ٢/١٥٢٣، وشرح الأشموني ٤/١٦٨.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٣/٩١.

(٤) ولو رددت المحذوف علي مذهب المازني لقلت: (أَنْيس)؛ لأن أصله: (أناس)؛ فحذفت منه الفاء، وهي الهمزة {انظر: شرح ابن يعيش ٥/١١٩. ١٢٠، وشرح التسهيل للمرادي ٢/٨٦٠}.

(٥) انظر: الكتاب ٣/٤٥٦. ٤٥٧، وشرح الشافية ١/٢٢٥.

أصلها: (أخبر منك)، وقد اتفقوا في ذلك علي (مُيِّت)، و (ثوبس)، و (خُيِّر) من غير رد^(١).

الثالث: لأن نحو: (يُضَيِّع) في تصغير (يضع) لا يُجْهَل معه المكبر، بخلاف (يُؤَيِّض) الذي يجهل مكبره^(٢).

٢. واحتج النحويون لمذهب أبي عمرو، والمازني بوجهين:

"أحدهما: أن من شأن التصغير أن يرد الأشياء إلي أصولها، كما تقرر باتفاق في الثنائي ك(يد)، و(دم)؛ فكذاك ينبغي فيما كان منقوصًا مثله...

والثاني: ما حكاه سيبويه عن يونس عن العرب أنهم يقولون في (هارٍ): (هويئر).. وهذا نص في موضع الخلاف؛ فيقاس عليه ما عداه"^(٣).

وقد ردَّ الشاطبي هذين الدليلين بأبلغ بيان وأحسنه، فأما الوجه الأول فقد ردَّه "بأن ردَّ الشيء إلي أصله في التصغير ليس لأجل التصغير، بل لأجل الضرورة الداعية إلي الرد، وذلك في الثنائي لكمال بنية التصغير، وأيضًا فإن العرب لم ترد حين قالت (ثوبس) في (ناس) حسبما حكاه الفراء عن الكسائي"^(٤).

وأما الاحتجاج الثاني فقد ردَّه الشاطبي . أيضًا . بثلاثة أوجه:

"أحدها: أن هذا السماع غير متفق عليه عند العرب، وإنما هو شيء منقول عن ناس منهم.. وذلك لا يكون حجة علي جميع العرب.

والثاني: أن ماسم من ذلك نادر شاذ لا يبلغ مبلغ القياس عليه؛ فلا يبني عليه قاعدة، وأيضًا فهو مؤول، قال سيبويه . بعد الحكاية: "فهؤلاء لم يحقروا (هارًا)، وإنما

(١) انظر: شرح ابن يعيش ١٢١/٥، وشرح الشافية ٢٢٥/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٩١٢/٤.

(٣) المقاصد الشافية ٣٧٨/٧.

(٤) السابق نفسه.

حَقَرُوا (هَائِرًا)، كما قالوا: (رُويجِل)، كأنهم حَقَرُوا (رَاجِلًا) ^(١)، وإذا احتَمَل هذا التَّأويل لم يكن فيه دليل.

والثالث: المعارضة بقول العرب في (ناس): (نُويَس)، فهو إما أن يقول: (أُنَيَس) فيخالف العرب، وإما أن يقول: (نُويَس) فيخالف قاعدته ^(٢).

ولهذا فإن الصحيح هو ما ذهب إليه الجمهور وسيبويه من أنه لا يرد المحذوف في تصغير نحو: (يضع) المسمي به، وذلك لأن السماع يعضده، ولأنه أمكن فيه مثال (فُعِيل) من غير رد؛ فلاحاجة إلي الحرف المحذوف.

٣. تصغير الخماسي الذي واوه للإلحاق، نحو: (عَثُول).

إذا كان في الاسم الخماسي زيادتان وكانت إحداها زائدة لغير الإلحاق، نحو: (عَثُول) ^(٣)، فمذهب الخليل، وسيبويه، والجمهور أن اللام الثانية تحذف، وتترك اللام الملحقة والواو، فنقول في تصغيرها: (عَثِيل، وعَثِيِيل)، بحذف إحدى اللامين؛ لأنها زائدة لغير الإلحاق، وتترك الواو؛ لأنها بمنزلة شين (قَرَشَب) ^(٤).

و (عَثُول) أصله من (عَثَل)، وألحق بـ(جَرَدَحَل) ^(٥)، حيث دخل أحد الزائدين للإلحاق، وهو الواو؛ ليصير بمنزلة الأصلي، ثم دخل الزائد الثاني وهو اللام؛ فكان أولاً مخفف اللام بمنزلة (درهم)، وزادت فيه إحدى اللامين بعد ذلك ^(٦).

قال سيبويه: "وإذا حُقِرْتُ (عَثُولٌ) قلت: (عَثِيلٌ، وعَثِيِيلٌ)؛ لأنك لو جمعت قلت: (عَثَاوِل وعَثَاوِيل)، وإنما صارت الواو تثبت في الجمع والتحقيق؛ لأنهم إنما جاعوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأربعة، فصارت عندهم كشين (قَرَشَب)،

(١) الكتاب ٤٥٦/٣. ٤٥٧.

(٢) المقاصد الشافية ٣٧٨/٧. ٣٧٩.

(٣) (العَثُول) من الرجال: الجافي الغليظ، أو الكثير اللحم الرخو، ويكون بمعنى الكثير شعر الجسد والرأس {اللسان} (ع ث ل) ٤٧/٩.

(٤) (القَرَشَب) بكسر القاف: الضخم الطويل من الرجال، أو هو الأكل {اللسان} (ق ر ش ب) ١٠٩/١١.

(٥) (الجَرَدَحَل) من الإبل: الضخم، وذكر المازني أنه بمعنى الوادي {اللسان} (ج ر د ح ل) ٢٣٩/٢.

(٦) انظر: النكت ١٩/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٣/٢.

وصارت اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في (قَرَشَبٌ)؛ فحذفتها كما حذفوا الباء حين قالوا: (قراشب)، فحذفوا ماهو بمنزلة الباء، وأثبتوا ماهو بمنزلة الشين، وكذلك قول العرب وقول الخليل^(١).

وذهب المازني، وتلميذه المبرد إلي حذف الواو؛ فيقول في تصغيرها: (عَيْلٌ)^(٢). وقد حكى هذا القول عن المازني: المبرد، والأعلم، والرضي، وأبوحيان^(٣) قال المبرد في هذا المذهب: "وتقول في تصغير (عَيْلٌ): (عَيْلٌ) فاعلم؛ لأن فيه زائدتين: الواو وإحدي اللامين، والواو أحق عندنا بالطرح؛ لأنها من الحروف التي تزداد، واللام مضاعفة من الأصول، وهما جميعاً للإلحاق بمثل (جِرْدَحْلٍ)... وقد يجوز ما قال . أي: سيبويه . ولكن المختار ما ذكرنا"^(٤).

الأدلة والترجيح

(١) احتج سيبويه والجمهور لمذهبهم بأمرين:

الأول: السماع عن العرب؛ فقد حكى الخليل أن هذا هو قول العرب^(٥).

الثاني: القياس علي الخماسي الملحق به، وهو (جِرْدَحْلٍ)^(٦)، ولأن التصغير يحمل علي جمع التكسير؛ إذ هما من وإِدٍ واحد، فيقال في جمعه: (عثاول)، و(عثاويل)، بحذف إحدي اللامين^(٧).

(٢) واحتج المبرد لمذهبه ومذهب شيخه المازني في تصغير نحو: (عَيْلٌ) بالقياس؛ لأن اللام المشددة فيها من الحروف الأصول، وهي واللام الثانية معاً للإلحاق

(١) الكتاب ٤٣٠/٣.

(٢) انظر: المقتضب ٢٤٥/٢، والانتصار ٢١٩، والنكت ١٩/٣، والارتشاف ٣٥٧/١.

(٣) انظر: الانتصار ٢١٩، والنكت ١٩/٣، وشرح الشافية ٢٥٤/١، والارتشاف ٣٥٧/١.

(٤) المقتضب ٢٤٥/٢.

(٥) الكتاب ٤٣٠/٣.

(٦) شرح الشافية للرضي ٢٥٤/١.

(٧) الكتاب ٤٣٠/٣.

بـ(جَزَدَحَل)، وليست الواو كذلك؛ إذ هي من الحروف الزائدة، ولذا كانت أحق بالحذف^(١).

وردَ ابن ولاد علي المبرد بأن ما اختاره . هنا . نقض لرده علي سيبويه في (مقعنسس)؛ لأنه جعل الميم فيها أولي بالحذف من السين؛ لأن السين عنده ملحقة، "وهو يقول: إن الراء في (محمّر) أولي بالحذف من الميم؛ فيقول في (محمّر): (محمير) .. وكذلك الدال في (مقّم)، فهو يجعل الميم أولي بأن يبقى في الكلمة من الحرف المضاعف، ويجعل الحرف المضاعف من (عثول) أولي بأن يبقى من الحرف الملحق"^(٢).

ولذلك فإنني أرى أنه لاوجه لما ذهب إليه المازني والمبرد؛ لأنه مخالف لقول العرب؛ إذ ما حكاها الخليل عنهم يقضي بصحة مذهب سيبويه والجمهور، كما أن القياس يعضده ويقويه، وأما قول المازني والمبرد فليس فيه إلا مجرد القياس وحده؛ ولهذا فهو قول ضعيف.

٤. تصغير المصدر الذي علي وزن (انفعال)، و(افتعال)، نحو: (انطلاق)، و(افتقار).

المصادر التي أولها همزة الوصل تحذف منها همزة اللزوم تحرك مابعداها في التفسير والتصغير، فإن كان المصدر علي وزن (انفعال)، و(افتعال)، نحو: (انطلاق)، و(افتقار) ففي تصغيره^(٣) خلاف بين النحويين:

١- فذهب سيبويه والجمهور إلي أنه يقال في تصغيرهما: (نُطَيْلِق، وَفُنَيْقِير)، وفي التفسير: (نطالِق وفتاقير)، وإذا كانت تاء الافتعال قد أبدلت، فإنها ترد إلي أصلها؛

(١) انظر: المقتضب ٢/٢٤٥، والنكت ٣/١٩، وشرح الشافية ١/٢٥٤.

(٢) الانتصار لابن ولاد ٢١٩. ٢٢٠.

(٣) وكذلك الخلاف في تكسيره؛ لأن التصغير والتكسير من واد واحد، انظر: التذييل ٧/٤٩١، ويرى أبو حيان والمرادي أن الخلاف بين سيبويه والمازني في (انفعال) وحده دون (افتعال)، انظر: التذييل ٧/٤٩٢، وشرح التسهيل للمرادي ٢/٨٢٥.

فتقول في (اضطراب): (ضتاريب، وضُتَّيرِب)؛ لأنها قلبت لما سكن ما قبلها^(١). قال سيبويه: "وإذا صغرت (الافتقار) حذفت الألف لتحرك ما يليها، ولا تحذف التاء؛ لأن الزائدة إذا كانت ثانية في بنات الثلاثة، وكان الاسم عدة حروفه خمسة رابعهن حرف لين، لم يحذف منه شيءٌ في تكسيره للجمع؛ لأنه يجيء علي مثال (مفاعيل)، ولا في تصغيره... تقول: (فتيقير)، وإذا حقرت (انطلاق) قلت: (نطيليق)، تحذف الألف لتحرك ما يليها وتدع النون"^(٢).

٢- وذهب المازني إلي جواز إجراء (انفعال)، و (افتعال) مجري (فعال) في التكسير والتصغير؛ فيكون المصغر علي مثال الأسماء، وتُحذف همزة النون من (انفعال)، والهمزة والتاء من (افتعال)؛ فيقول في (انطلاق، وافتقار): (طلائق، وفتائق)، و (طُلَيْق، وُقَيْر) ^(٣).

وممن نقل هذا المذهب عن المازني: ابن السراج، وابن عصفور، وأبو حيان في الارتشاف والتذييل، والمرادي في شرحه علي التسهيل^(٤).

٣. وذهب ثعلب إلي إثبات همزة الوصل في تصغير: (اضطراب)؛ فيقول: (أضِيرِب)، بحذف الطاء؛ لأنها بدل من تاء الافتعال، وهي زائدة، وأبقي همزة الوصل؛ لأنها تفضلها بالتقدم^(٥).

وهذا المذهب لا يجوز؛ لأن همزة الوصل احتيج إليها ليتوصل بها إلي النطق بالساكن، والثاني من المصغر متحرك دائماً؛ ولذلك لا يحتاج إلي همزة الوصل في الاسم المصغر^(٦).

الأدلة والترجيح

(١) انظر: الكتاب ٤٣٤/٣، والأصول ٤٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٥/٢، وشرح الشافية للرضي

٢٦١/١، والتذييل ٤٩١/٧. ٤٩٢، ٥٤٠، والارتشاف ٣٦٤/١. ٣٦٥، وشرح تسهيل الفوائد للمرادي ٨٢٥/٢.

(٢) الكتاب ٤٣٤/٣.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: الأصول ٤٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٥/٢، والارتشاف ٣٦٤/١، والتذييل ٤٩١/٧، وشرح

التسهيل للمرادي ٨٢٥/٢.

(٥) انظر: الارتشاف ٣٦٥/١، والتذييل ٥٤٠/٧.

(٦) انظر: التذييل ٥٤٠/٧.

(١) استدل سيبويه والجمهور علي مذهبه بما يأتي:

١. بأن الخماسي إذا كان رابعه حرف مد ولين، لم يحذف منه شيء في التصغير ولا في جمع التكسير، ثم يبقى الاسم بعد ذلك بمنزلة (سربال)، و(تجفاف)، ونحوهما، ويكون تصغيره كتصغيرها؛ فتقول: (نُطِيلِق)، و(فُتَيِّقِر) (١).

٢. ولأن الزائد . كما يقول ابن السراج: إذا " قدر إثباته كان أولي؛ لئلا يلتبس بغيره، مما لازائد فيه، فأما (استفعال) فلم يجز أن تثبت السين والتاء فيه؛ لأنه ستة أحرف، فكان حذف السين أولي؛ لأنها ساكنة، ولأنها إذا حذفت بقي من الاسم مثال تكون عليه الأسماء فكانت أولي بالحذف. وليس يلزمنا متي حذفنا زائداً أن نبقي الباقي علي مثال معروف من الأسماء، ولو وجب هذا لما جاز أن تقول في (افتقار): (فُتَيِّقِر)؛ لأنه ليس في الكلام (فتعال) " (٢).

(٢) واستدل العلماء لمذهب المازني بأن نحو: (نُطِيلِق)، و(فُتَيِّقِر) ليس لهما مثال في الأسماء؛ فيؤدي نكر الهمزة والنون، أو الهمزة والتاء فيهما إلى مثال غير موجود، وليس في كلامهم: (نفعال)؛ ولذلك يحذف من الكلمة ما فيها من الزوائد حتى تصير إلى مثال الأسماء؛ فتقول فيهما: (طَلِيق، وفُقَيْر) (٣).

وأرى أن هذا المذهب مردود، لعدة أمور:

الأول: أن ما قاله المازني لا يلتفت إليه إلا عند ترجيح إحدى الزائدتين على الأخرى وتساويهما في الفضل (٤).

الثاني: أنه لو كان الذي ذهب إليه صحيحاً لم يجز في (افتقار): (فتيقير)؛ لأنه ليس في كلامهم: (فتعال) (١).

(١) انظر: الكتاب ٤٣٤/٣، وشرح ابن عصفور ٢٩٥/٢.

(٢) الأصول ٤٦/٣.

(٣) انظر: الأصول ٤٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٥/٢، والتذييل ٥٤٠/٧، وتعليق الفرائد ١١٠٨/٢.

[د].

(٤) انظر: شرح ابن عصفور ٢٩٥/٢.

الثالث: ما ذهب إليه المازني في أنه ليس في كلامهم: (نفعال)، مردود بأن ابن جني أثبت (نفعالاً)، وجعل منه: (نبراساً) ^(٢)، وكذلك (نفراج) ^(٣)، ولهذا فليس هذا الوزن مجمعاً على تركه، كما ذكر المازني ^(٤).

٥- تصغير أسماء الأسبوع.

اختلف النحويون في تصغير أسماء الأسبوع؛ فذهب سيبويه والجمهور إلي أن أيام الأسبوع، وكذلك أيام الشهور لاتصغر؛ لأنها أعلام، وإنما يصغر من أسماء الزمان ما كان نكرة ^(٥)، قال سيبويه: "وأما (أمس، وغد) فلا يحقران... وكذلك (أول من أمس)، و(الثلاثاء، والأربعاء، والبارحة)... ولاتحقر أسماء شهور السنة؛ فعلامات ما ذكرنا من الدهر لاتحقر، إنما يحقر الاسم غير العلم" ^(٦).

وذهب الكوفيون، وأبو عمر الجرمي، والمازني، والمبرد إلي جواز تصغير أسماء الأسبوع ^(٧)، وذهب الجوهري في الصاحح إلي أنه يجوز تصغير يوم الجمعة وحده من أيام الأسبوع ^(٨).

وممن نقل هذا المذهب عن المازني: ابن سيده، وابن يعيش، وكذلك الرضي في شرح الشافية، وأبوحيان في التذييل، والارتشاف ^(٩).

(١) انظر: شرح التسهيل للمراي ٨٢٥/٢.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ١٦٩/١، ٤٤٤/٢ - ٤٤٥، والممتع ٢٢٦/١.

(٣) انظر: المعرّب للجواليقي ٣٣٨، والممتع ٢٦٦/١ - ٢٦٧.

(٤) انظر: التذييل ٤٩١/٧، وشرح التسهيل للمراي ٨٢٥/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٤٨٠/٣، والأصول ٦٢/٣، والمخصص ١١١/١٤، والنكت للأعلم ٤٧/٣، وشرح المفصل

لابن يعيش ١٣٩/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/٢ - ٢٩١، وشرح الشافية للرضي ٢٩٣/١، والتذييل

٥٢٩/٧، والارتشاف ٣٥٢/١، والمقاصد الشافية ٢٧٠/٧ - ٢٧١.

(٦) الكتاب ٤٧٩/٣ - ٤٨٠.

(٧) انظر: المراجع السابقة، وانظر أيضاً: المقتضب ٢٧٥/٢ - ٢٧٦، والانتصار لابن ولاد ٢٢٩.

(٨) الصحاح ٩٠٤/٣، وانظر: آراء ابن بري التصريفية جمعاً ودراسة للدكتور فراج بن ناصر الحمد ٦١٧.

(٩) انظر: المخصص ١١١/١٤، وشرح ابن يعيش ١٣٩/٥، وشرح الشافية ٢٩٣/١، والتذييل ٥٢٩/٧،

والارتشاف ٣٥٢/١.

الأدلة والترجيح

(١) استدل سيوييه، والجمهور علي أن أسماء الأسبوع لايجوز تصغيرها، بما يأتي:

١- لأنها أسماء أعلام تتكرر علي هذه الأيام؛ فلم تتمكن وهي معارف كتمكن (زيد)، و(عمرو)؛ لأن اسم العلم إنما وضع للشئ علي أنه لاشريك له فيه. وهذه الأسماء وُضعت علي الأسبوع وعلي الشهر ليُعلم أنه اليوم الأول من الأسبوع أو الثاني، أو الشهر الأول من السنة أو الثاني^(١)، ومعني ذلك: أنه لايصغر عندهم كل زمان يُعدُّ كونه أولاً وثانياً وثالثاً، ونحو ذلك؛ فلا تصغر أيام الأسبوع وكذا أيام الشهور؛ إذ معناها الشهر الأول والثاني ونحو ذلك^(٢).

٢- لأن هذه الأسماء لما كانت أعلاماً لأيام تتكرر، كما ذكرنا، صارت شبيهة بالمضمرات وأسماء الإشارة؛ لأنها تقع علي كل من هو بتلك الصفة؛ فقلَّ تمكنها لذلك؛ فاستغنوا عن تصغيرها بتصغير الاسم النكرة المضاف إليها^(٣)، أي: أنهم امتنعوا عن تصغيرها بتصغير (يوم)^(٤).

(٢) استدل المبرد والكوفيون علي أنه يجوز تصغير أيام الأسبوع بأنه "إذا جاز تحقير (يوم)، و(ليلة)؛ لأن ذلك بمنزلة (رجل، وامرأة)؛ فكذلك يلزم أن يجوز تصغير نحو: (السبت، والأحد)؛ لكونها بمنزلة (زيد)، و(عمرو)، ولا اختلاف بين النحويين في إجازة تحقير اسم المكان معرفة كان أو نكرة، فكذلك يقال في أسماء الزمان"^(٥)، فتقول

وذكر الأعم الشنتمري أن المازني حكى ذلك عن الجرمي ولم ينسبه الأعم إليه {انظر: النكت ٤٧/٣}.

(١) النكت ٤٧/٣.

(٢) انظر: شرح الشافية ٢٩٣/١.

(٣) المقاصد الشافية ٢٧١/٧.

(٤) انظر: الكتاب ٤٨٠/٣، وشرح ابن عصفور ٢٩١/٢.

(٥) الانتصار ٢٢٩-٢٣٠.

فتقول في تصغير (سبت): (سُبَيْت)، وفي تصغير (أحد): (أَحَيْد)، وفي تصغير (الاثنين): (تُنْيَان)؛ لأن الألف وصل^(١).

وذكر الرضي وغيره عن بعض العلماء التفصيل في ذلك؛ "فإذا قلت: (اليومُ الجمعة)، و(اليومُ السبت)، فرفعت (اليوم) جاز تصغير (الجمعة)، و(السبت)، وإن نصبت لم يجز تصغيرهما، وذلك لأن (السبت)، و(الجمعة) أسماء لمصدري الاجتماع والراحة، وليس الغرض تصغير هذين المصدرين، ولا أحد يقصد إليهما في التصغير، ويجوز إذا رفع اليومان؛ لأن الجمعة والسبت يصيران اسمين ليومين، ولا يجيز في النصب تصغير (اليوم)؛ لأن الاعتماد في الخبر علي (وَقَعَ، ويقع)، وهما لا يصغران، ولا يقصد إليهما بالتصغير"^(٢).

(٣) والذي يترجَّح لديّ من هذين المذهبين أن أيام الأسبوع، وكذلك أيام الشهور لا يجوز تصغيرها، وذلك لما يأتي:

١- لأنه امتنع تصغير الأعلام من أسماء الزمان؛ لأنها ليست موضوعة علي مقادير، كما وُضع (يوم) علي مقدار من الزمان وعدد من الساعات؛ ولذلك تجد أن (يومًا) يكون جوابًا لـ(كم)، يقول القائل: (كم سرت؟)؛ فيقول المجيب: (يومًا أو يومين)، فإذا كان مقدارًا جاز تحقيره وتقليله، وأما (السبت والأحد)، ونحوهما فلم يوضع للمقادير، وإنما هي أعلام لأوقات لا يراد بها المقدار، وهي تكون في جواب (متى)، تقول: (متي سرت؟) فيقول المجيب: (السبت)؛ فلما أريد بها ذلك لم يجز فيها التصغير^(٣).

٢. وأما قول المبرد: (إن الزمان يجري مجري المكان، فيصغر اسم الزمان كما يصغر اسم المكان معرفة كان أو نكرة)، فقد ردَّ ابن ولاد ذلك بأن "من الأماكن ما لا يجوز

(١) انظر: المقتضب ٢/٢٧٦. ٢٧٧.

(٢) انظر: المخصص ١٤/١١١. وحكي عن بعضهم عكس هذا القول، وهو جواز تصغير (الجمعة، والسبت) مع نصب (اليوم). وعدم جوازه مع رفعه. انظر: شرح الشافية ١/٢٩٤.

(٣) الانتصار ٢٣٠.

تحقيقه، وهو ما كان علمًا، كـ(مكة، وعمان)؛ لأنه ليس هناك مكة أخري تكون هذه أصغر منها، وإنما يجوز التصغير في النكرات من الأماكن، كما يجوز في النكرات من الأزمان، فتقول: (فريسخ) تصغير (فرسخ)؛ لأنه يكون فرسخ أطول من فرسخ علي حسب الوضع والتقدير" (١).

٦. مجيء (أفعل) جمعًا لـ(فعللة)، نحو: (الأشد).

من جموع القلة: (أفعل)، ويترد في نوعين:
أحدهما: في جمع الاسم الثلاثي صحيح العين علي (فعل)، نحو: (كَلْب، وأكَلْب) (٢).
الثاني: الرباعي المؤنث بلاعلامة الذي قبل آخره مدة ثلاثة، نحو: (عناق، وذراع، ويمين)، تقول: (أعنق، وأذرع، وأيمن) (٣).

وأما (فعللة) اسمًا، نحو: (نعمة)، أو صفة، نحو: (شدة) فتُحفظ في جمع (أفعل)؛ فيقال: (أنعم، وأشد). وهذا قليل عزيز، وهو مذهب سيبويه والجمهور، يقول سيبويه: "وقد كُسرت (فعللة) علي (أفعل)، وذلك قليل عزيز، ليس بالأصل، قالوا: (نعمة، وأنعم)، و(شدة، وأشد)" (٤).

وزهد المازني إلي أن (الأشد) جمع لاواحد له، وقد روي ذلك عنه ثعلب، ونسبه إليه أبوعلي في البصريات، وابن جني في الخصائص، وابن سيده في المحكم (٥).

وقد اختلف النحويون في ذلك علي خمسة أقوال:

الأول: مذهب سيبويه، والأخفش أنه جمع مفردة: (شدة)، نحو: (نعمة، وأنعم)، وهذا الجمع قليل في (فعللة)، ولكنه حسنٌ في المعني؛ إذ يقال: (بلغ الغلام شدته) (١).

(١) السابق نفسه ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) وسواء في ذلك المضعف، نحو: (صكّ، وأصك)، والمعتل اللام، نحو: (بلو، وأدل □) إلا إذا جمعته العرب غير ذلك، فيتبع المسموع {انظر: الارتشاف ٤٠٩/١}، وشد (أفعل) في معتل العين، نحو: (سيف، وأسيف)، و(ثوب، وأثوب) {التصريح ٧٣/٥}.

(٣) فإن كان مذكرًا كـ(طحال)، أو مؤنثًا بالتاء كـ(سحابة)، أو رباعيًّا بلامدّة، لم يجمع هذا الجمع إلا ما شذ من قولهم: (طحال وأطل) {انظر: الارتشاف ٤٠٩/١، ٤١٠، والأشموني ١٢٣/٤}.

(٤) الكتاب ٥٨١/٣، ٥٨٢.

(٥) انظر: مجالس ثعلب ٦٠٨/٢، والبصريات ٣٦٠/١، والخصائص ٨٧/١، والمحكم ٤٢٠/٧.

الثاني: مذهب أبي عبيدة، والمازني، والزمخشري أنه جمعٌ لا واحد له من لفظه؛ فهو مثل: (أباييل، وعباييد، ومذاكير) (٢).

وهذا المذهب مردود؛ لأنه قد سُمع في مفردة (شدة)، و(شدّ)، وهما صالحان لهذا الجمع (٣).

الثالث: مذهب الكسائي أن مفردة (شدّ) علي زنة (فعل)، كما يقال: (قدّ، وأقدّ) (٤)، والقياس فيه: (أشدّ) علي حذف الزيادة؛ لأنهم ربما استكروها علي حذف هذه الزيادة في الواحد، ويؤيده قول عنتره:

عهدي به شدّ النهار كأنما خضب البنان ورأسه بالعِظْم (٥)

الرابع: أنه جمعٌ مفردة: (شدّ)، نحو: (دئب، وأدؤب) (٦)، وكأن التاء في (النعمة والشدة) لم تكن في الحرف؛ إذ كانت زائدة، فكأن الأصل فيهما: (نعم، وشدّ)؛ فجمعا علي (أفعل) كما قالوا: (رجل وأرجل)، و(ضرس وأضرس) (٧).

الخامس: مذهب الجوهري وابن الأنباري أنه مفرد لاجمع له؛ فهو واحد جاء علي بناء الجمع (١).

(١) انظر: الكتاب ٥٨١/٣ - ٥٨٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٦/٢، والخصائص ٨٧/١، والنكت ١١٤/٣، والجامع لأحكام القرآن ١٦٥/٩ - ١٦٦، والبحر المحيط ٢٥٥/٦، والارتشاف ٤١١/١، وتاج العروس ٢٤٣/٨.

(٢) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٠٥/١، ومجالس ثعلب ٦٠٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢١/٢، والخصائص ٨٧/١، والمحكم ٤٢٠/٧، والنكت ١١٤/٣، والكشاف ١٤٥/٣، والدر المصون ٤٦٢/٦، ودراسات لأسلوب القرآن للشيخ عزيمة ٣٠٠/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٦٢/٦.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢١/٢، والبصريات ٣٦٠/١، والنكت ١١٤/٣، والجامع لأحكام القرآن ١٦٥/٩ - ١٦٦، والدر المصون ٤٦٢/٦، والتاج ٤٦٢/٦، ٤٦٣/٨، ٢٤٤.

(٥) البيت من الكامل لعنتره في معلقته، انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢١/٢، والخصائص ٨٧/١، والمحكم ٤٢٠/٧، والجامع لأحكام القرآن ١٦٥/٩، والبحر المحيط ٢٥٥/٦، ٦٨٩/٤، والدر المصون ٤٦٢/٦، ويروي: (مد) بدل (شد)، و(مدّ النهار وشده): ارتقاعه ويريد بالبنان: الأصابع، والعظم: صبغ أحمر.

(٦) انظر: البحر المحيط ٦٨٩/٤، والتاج ٤٦٣/٨، ٢٤٤.

(٧) التاج ٤٦٤/٨.

وهذا القول غير صحيح؛ لعدم وجود (أفعل) في المفردات وصفاً^(٢).
والذي يظهر لي من هذه الأقوال أن (الأشدّ) جمع (شدة)، وهو ما ذهب إليه سيبويه،
وذلك لأنه حسن في المعني؛ إذ يقال: (بلغ الغلام شدّته).

٧. الوقف علي المقصور المنون

يوقف علي الاسم المقصور المنون علي الألف مطلقاً، تقول: (هذه عصا، ورأيت
عصا، ومررت بعصا)^(٣)، ولاختلاف بينهم في ذلك، ولكن النحويين اختلفوا في هذه
الألف في التقدير، وذلك علي ثلاثة مذاهب:

١- المذهب الأول: مذهب الكوفيين، وأبي عمرو، والخليل، وسيبويه، وابن كيسان،
والسيرافي، وابن برهان أن هذه الألف هي المنقبة عن لام الكلمة في الاحوال
الثلاثة؛ فهي من الكلمة نفسها رفعاً ونصباً وجرّاً، وأن التنوين حذف، ولم يبدل، فلما
حذف عادت الألف؛ لأنه قد زال موجب الحذف^(٤)، ووزن (عصا) علي هذا هو (فعل).

قال سيبويه في هذا المذهب: "واعلم أن كل ياء أو واو كانت لاماً، وكان الحرف قبلها
مفتوحاً فإنها مقصورة تبدل مكانها الألف، ولا تحذف في الوقف، وحالها في التنوين
وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل إلا أن الألف تحذف لسكون التنوين، ويتمون
الأسماء في الوقف"^(٥)، وقال أيضاً: "وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها
لا تحذف في الوقف؛ لأن الفتحة والألف أخف عليهم"^(٦).

(١) ومثله . أيضاً . (الأنك)، وهو (الأسرّب)، ولانظير لهما في الأسماء عند الجوهري، انظر في مذهبه:
الصاح (ش د د) ٤٩٢/٢ . ٢٩٤ ، والبحر المحيط ٦٨٩/٤ ، وتاج العروس ٢٤٣/٨ .

(٢) انظر: البحر المحيط ٦٨٩/٤ .

(٣) انظر: المرتجل ٤٦ ، والفاخر للبعلي ٩٦١/٢ .

(٤) انظر: الكتاب ٣/٣٠٩ ، ٤/١٨٧ ، وشرح السيرافي ٦/٣٧٩ {د} ، وشرح اللمع لابن برهان ٦٤٤ ، ٦٤٩ ،
والمرتجل ٤٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٣ ، وشرح الشافية
للرضي ٢/٢٨٤ ، والفاخر للبعلي ٢/٩٦٢ ، والتذييل ٨/٦٦٨ - ٦٦٦ ، والارتشاف ٢/٨٠١ ، وشرح التسهيل
للرادي ٢/١١٥٥ ، وشرح الألفية للفارضي ٢/١٥٦٤ .

(٥) الكتاب ٣/٣٠٩ .

(٦) الكتاب ٤/١٨٧ .

هذا، وقد نسب كثير من النحويين كالعكبري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك وغيرهم إلي سيبويه أنه يري أن الألف في حالة النصب بدل من التتوين، وفي حالتي الرفع والجر من لام الكلمة^(١).

ولكن الصحيح الذي يدل عليه كلام سيبويه السابق هو أنه يختار هذا المذهب الذي ذكرناه، وقد أبان عن ذلك الأستاذ الدكتور محمد حسين المحرصاوي بأحسن بيان^(٢). وقد احتجوا لصحة هذا المذهب بعدة أمور:

الأول: أن هذه الألف وقد وقعت رويًا في قول الشمّاخ:

رُبَّ ضَيْفٍ □ طَرِقَ الْحَيِّ سُرِي صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى^(٣)

فألف (سُرِي) هي الروي، والألف المبدلة من التتوين في النصب إذا وقفت عليها لاتكون رويًا^(٤).

الثاني: أنه قرئ: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتَى﴾^(٥) بالإمالة في (فتي)، وإنما تمال الألف الأصلية، لا المبدلة من التتوين في اللغة الفاشية^(٦) وأيضًا لأنها كتبت في المصحف ياء^(٧) في مثل قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾^(٨).

الثالث: أنه إذا التقى ساكنان: ألف الأصل والتتوين لم يكن بُدٌّ من حذف أحدهما، وكان حذف التتوين أولي لزيادته^(٩).

(١) انظر: اللباب للعكبري ١٠٦/٢، وشرح ابن يعيش ٧٦/٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤.

(٢) انظر: من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب للدكتور محمد حسين المحرصاوي ٢٥٧. ٢٦٠.

(٣) من الرجز، انظر: ديوانه ٤٦٤، والأمالي الشجرية ٥٠٠/٢، والمرتل ٤٦، واللباب ٢٠٧/٢، وشرح ابن يعيش ٧٦/٩، والتذييل ٦٦٥/٨، وشرح شواهد الشافية ٢٠٢، والخزانة ٢٥٤/٤.

(٤) انظر: المرتل ٤٨٤٧، واللباب ٢٠٨/٢.

(٥) سورة الأنبياء آية ٦٠، قرأ بالإمالة فيها حمزة، والكسائي، وخلف، انظر: النشر ٣٥/٢، وتقريب النشر ٥٥، والإتحاف ٧٥.

(٦) انظر: التذييل ٦٦٦/٨.

(٧) انظر: المرتل ٤٨.

(٨) سورة طه آية ١٠.

(٩) شرح ابن عصفور ٤٣٠/٢.

المذهب الثاني: مذهب الفراء، والأخفش، والمازني أن الألف بدل من التتوين المحذوف في الأحوال الثلاثة مطلقاً في حالة الرفع والنصب والجر، ووزن (عصا) علي هذا: (فعا) (١).

وممن نسب إلي المازني هذا المذهب: ابن الخشاب، والبعلي، وأبوحيان، والمرادي، والفارضي (٢).

واحتجوا لصحة هذا المذهب بأن التتوين في الأحوال الثلاثة قبله فتحة؛ فأشبهه التتوين في: (رأيت زيداً)، وهم قد وقفوا عليها بالإبدال ألفاً؛ لأن الألف لاثقل فيها، بخلاف الواو والياء، وهذه العلة موجودة في المقصور المنون في نحو: (رحي)؛ فتبدل من تتوينه الألف عند الوقف عليه في جميع أحواله (٣).

المذهب الثالث: مذهب الجمهور، واختاره العكبري، وابن عصفور، وابن هشام أن الألف في حالة النصب بدل من التتوين، والأصلية محذوفة، وأنها في حالتها الرفع والجر بدل من لام الكلمة (٤).

واحتج هؤلاء بأنهم قاسوا المعتل علي الصحيح؛ فأجروه مجراه؛ فكانت الألف عنده في الرفع والجر إذا وقف علي هذا الاسم بمنزلة الدال من (زيد) حين نقف عليها في حالتها الرفع والجر، فكما أننا نحذف التتوين في الوقف علي (زيد) في هاتين

(١) انظر: التكملة ١٩٩، وشرح ابن عصفور ٤٢٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤، والفاخر ٩٦١/٢، والتذييل ٦٦٦/٨، وشرح التسهيل للمرادي ١١٥٥/٢، وشرح الألفية للفارضي ١٥٦٤/٢، والمناهج الكافية ٣٤٢، وشرح الأشموني ٢٠٤/٤.

(٢) انظر: المرتجل ٤٩، والفاخر ٩٦١/٢، والتذييل ٦٦٤/٨، وتوضيح المقاصد ١٢٥-١٢٤/٣، وشرح التسهيل للمرادي ١١٥٥/٢، وشرح الألفية للفارضي ١٥٦٤/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٩/٢، والتذييل ٦٦٤/٨، وشرح التسهيل للمرادي ١١٥٥/٢.

(٤) انظر: اللباب ١٠٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٩/٢-٤٣٠، وشرح اللحة البدرية ٣٠٦/٢، والتصريح ٢٣٥/٥ - ٢٣٦، وانظر أيضاً: المراجع السابقة.

الحالتين، فكذلك تُحذف في نحو: (رحي)، وكانت عندهم في حال النصب عند الوقف عليها بمنزلة الألف المبدلة من التتوين إذا قلت: (رأيت زيدًا) (١).

وبعد عرض هذه المذاهب أرى أن الراجح منها هو ما ذهب إليه سيبويه، وهو أن هذه الألف هي المنقلبة عن لام الكلمة في الأحوال الثلاثة، والدليل على ذلك: وقوع هذه الألف رويًا في حالة الرفع والنصب والجر، ولأنها تمال في حالتها الرفع والجر، وقد بيّننا ذلك فيما سبق.

٨ - قلب الواو الأولى همزة إذا كانت الثانية عارضة في نحو: (وؤي) بعد تسهيل همزتها.

إذا كان في الكلمة واوان مصدرتان، والثانية مدة بدل من همزة، نحو: (الوولي) مؤنث (الأوأل)، وكذلك إذا بنيت من (الوأي) اسمًا على (فعل) فإنك تقول: (وؤي)، فاذا خففت الهمزة بالإبدال واوًا، قلت: (أوي)، وكذلك تقول: (رجل وعود للبنات)، ثم تجمعها على (وؤد) ك(صبر)، فإذا أسكنته تخفيفًا، ثم سهلت قلت: (أود) (٢).

وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه أنه يجب إبدالها همزة، يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن (فعل) من (وأيت) فقال: (وؤي) كما تري، فسألته عنها فيمن خفف الهمز فقال: (أوي) كما تري؛ فأبدل من الواو همزة، فقال: لا بد من الهمزة؛ لأنه لا يلتقي واوان في أول الحرف" (٣).

وذهب المازني، ووافقه ابن مالك، إلى أن البدل فيها جائز لا لازم (٤)، وممن نسب ذلك إلى المازني: أبو علي الفارسي، وابن جني، والرضي، وأبو حيان (١).

(١) انظر: المرتجل ٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٩/٢.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٦٩/٩.

(٣) الكتاب ٣٣٣/٤.

(٤) انظر: التسهيل ٢٨٠، والتذليل ٣٢٢/٨، وتمهيد القواعد ٥٠١٩/١٠.

وذهب المبرد إلي أن البدل فيها لايجوز^(٣)، وحثه: أن الذين خففوا الهمزة، غرضهم أن يفروا من الهمزة إلي الواو، والواو أخف، والإبدال يؤدي إلي الفرار من همزة ساكنة إلي همزة متحركة، وإذا كانوا قد فروا من الهمزة الساكنة إلي الواو، اقتضي ذلك ألا يفروا من الواو المتحركة إلي الهمزة^(٣).

واستدل الخليل وسيبويه والجمهور علي أن البدل فيه لازم، بأن الهمزة لما خففت صارت صورتها صورة الواو، وذلك موجب للاستتقال باجتماع الواوين، وإذا كان كذلك وجب قلب الأولي همزة اعتبارًا بظاهر اللفظ^(٤)، وذلك لأنهم حكموا للواو العارضة في نحو: (ووري) بما حكموا به في الواو الأصلية، كالأولى مؤنث (الأول)، وكالأول جمع (الأولى)^(٥).

واحتج المازني لمذهبه بأن الواو الثانية في نية الهمزة؛ لأن البدل عارض، فلا توجد واوان في التحصيل، وليس إبدال الهمزة بواجب، وشبه المازني هذا بـ(ووري) في أنه يجوز أن تبدل الأولي همزة لا لاجتماع واوين، ولكن لانضمام الأولي^(٦)؛ إذ هي في (ووي) بدل من همزة، وفي (ووري) بدل من الألف، وإنما كان البدل في (ووري) جائزًا لا لازمًا؛ لأن التخفيف عارض، فكأن الواو الثانية همزة. والدليل علي أنهم اعتدوا بالعروض فيها: أنهم لم يدغموا الواو في الياء مع اجتماعهما وسبق إحداها بالسكون، فلم يقولوا: (ووي)، كما قالوا: (طوي) في (طوي)^(٧).

(١) انظر: البغداديات ٩١-٩٣، والتعليقة للفارسي ١٠/٥-١٢، والخصائص ٩٢/٢، ١٢/٣، وشرح الشافية للرضي ٧٧/٣، والارتشاف ٢٥٦/١، وتمهيد القواعد ٥٠١٨/١٠.

(٢) انظر: المقتضب ٢٣٢/١-٢٣٣، ٣١٧، والتذييل ٣٢١/٨، والارتشاف ٢٥٦/١، وتمهيد القواعد ٥٠١٨/١٠.

(٣) انظر: التذييل ٣٢٢/٨، وتمهيد القواعد ٥٠١٨/١٠، والمقاصد الشافية ٧٠/٩. ٧١.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٦٩/٩.

(٥) انظر: التذييل ٣٢٢/٨، وتمهيد القواعد ٥٠١٨/١٠. ٥٠١٩.

(٦) انظر: البغداديات ٩١، والمقاصد الشافية ٧٠/٩.

(٧) التذييل ٣٢٢/٨. ٣٢٣، وتمهيد القواعد ٥٠١٨/١٠.

وردَّ الفارسي على المازني بأن ماقاله لا يستقيم؛ "لأن هذه الواو الثانية في (ووي) لولم يكن أصلها همزة لوجب أن تبدل الأولى همزة مع كون الثانية مدة، وإن لم يجب أن يبدل الأولى من (ووري) همزة؛ لأن الواو الثانية من (ووي) لو لم يكن أصلها الهمز لكان عينًا، فكان يلزم قلب الأولى همزة؛ لأن الثانية كانت تكون أصلًا لازمًا. ألا ترى أنهم قد قلبوا الأولى همزة من قولهم: (أولي)، وإن كانت الثانية مدة فكذلك كان يلزم أن تقلب الواو الأولى من (ووي) همزة لو لم يكن أصل الثانية الهمزة، وهذا بين جدًا، وإنما لم تقلب الأولى من (ووري) ونحوه؛ لأن الثانية ليست بلازمة^(١)."

وبهذا يترجح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من أن البدل في نحو: (ووي) لازم إذا خففت الهمزة؛ فيقال فيها: (أوي)، وذلك لأن تخفيف الهمزة جعل صورتها كصورة الواو، فاجتمعت واوان؛ ولذلك وجب قلب الواو الأولى منهما همزة بالنظر إلي ظاهر اللفظ.

المبحث الثالث: الأسس التي قامت عليها آراء المازني.

قام اختيار المازني وخلافه مع سيبويه علي عدة أسس، منها:

١ - الاعتداد بالسمع وإن كان قليلاً:

كان السماع من أهم الأصول التي قامت عليها آراء المازني الصرفية؛ إذ كان يعتمد عليه في إثبات الأحكام واختيار ما يراه صوابًا، ومن ذلك:

١- أنه يذهب إلي جواز الإدغام والإظهار في (تحية)، واستدل علي ذلك بما حكاه أبو زيد في مصادره: (تعية)، و (تعيبة) بالإظهار، وهذا يقوي ترك الإدغام في (تحية)^(٢)، وكما استدل . أيضًا . بالسمع عن العرب في قولهم: (أعياء، وأعيية)^(٣).

(١) البغداديات ٩٢-٩٣، وكرره أيضًا في التعليقة ١١/٥-١٢، وانظر - أيضًا - : المقاصد الشافية ٧٠/٩-٧١.

(٢) المنصف ١٩٧/٢.

(٣) المنصف ١٩٠/٢، ١٩١.

٢- ومن ذلك . أيضًا . مجيء (فَعَلَّل) اسمًا، وهو ماذهب إليه المازني، وتابعه ابن جنى، وغيرهما^(١)، وذلك لورود السماع به عن العرب في قولهم: (قهلبس)، بمعنى: المرأة العظيمة.

وكذلك مجيء (فَعَلَّل) اسمًا لورود السماع به في نحو: (سفرجل ، وفرزدق، وخرنق)^(٢).

٣- وذهب المازني إلي أن (أشأوي) جمع (أشياء)، وأن الأصل فيها (أشايا)؛ فقلبت الياء واوًا علي غير القياس، مستدلًا علي ذلك بما ورد مثله عن العرب في قولهم: (جبيت الخراج جباوة)، ونحو: (رجاء بن حيوة)^(٣).

٤- و يرى أن الاسم المحذوف منه بعض أصوله الذي بقي بعد الحذف علي أكثر من حرفين، فإن المحذوف منه يرد عند تصغيره، تقول في نحو: (يضع) المسمي به: (يُؤيضع)، وقد استدل له النحويون بما حكاه سيبويه عن يونس عن جماعة من العرب أنهم يقولون في (ها □ ر): (هويئر) برد المحذوف؛ فيقاس عليه ما عده^(٤).

٥- وذهب . أيضًا . إلي أن الألف في (العَرْضَنِي) لغير التأنيث؛ ولذلك لا تحذف عند التصغير؛ فتقول فيها: (عُرِيض)، مستدلًا علي ذلك بما سُمع عن العرب؛ إذ حكى أبو زيد عنهم: (عرضانة^٥)؛ فالألف علي هذا للإلحاق^(٥).

٢- التوسع في القياس أحيانًا:

القياس من أصول النحواتي اعتمد عليها المازني في بعض آرائه، ومن ذلك: أنه ذهب إلي حذف الواو عند تصغير الخماسي الذي واوه للإلحاق؛ فيقول في

(١) انظر: المنصف ٣٠/١، والمقاصد الشافية ٢٩٠/٨.

(٢) المنصف ٣٠/١، وانظر: ديوان الأدب ٨٤/٢ . ٨٥، وأبنية الأسماء لابن القطاع ٣١٦.

(٣) المنصف ٩٩/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٤٥٦/٣ . ٤٥٧، والمقاصد الشافية ٣٧٨/٧.

(٥) البصريات ٢٩٦ . ٢٩٧.

تصغير (عِثُولٍ): (عُثَيْلٌ)، محتجًا بالقياس فيها، فإن اللام المشددة فيها من الحروف الأصول، وهي واللام الثانية معًا للإلحاق، بخلاف الواو التي هي من الحروف الزائدة^(١).

وذهب المازني . أيضًا . إلي جواز تصغير أيام الأسبوع بالقياس علي تصغير نحو: (يوم)، و (ليلة)؛ فهي بمنزلة (رجل، وامرأة)^(٢)، كما ذهب إلى أن البدل في نحو: (وُوي) جائز لا لازم قياسًا علي نحو: (وُوري) في أنه يجوز أن تبدل الواو الأولى همزة^(٣).

ومن ذلك: أنه يذهب إلي أن الواو في (الحيوان) غير منقلبة، وأنه مصدر فعل لم يستعمل؛ إذ لا موجب لانقلابها عن شيء □؛ فقاسه علي قولهم: (فوظ، وويح، وويس)، وهي مصادر ليس لهن أفعال؛ فكذلك (الحيوان) مصدر، ولا فعل له من لفظه^(٤).

كما ذهب إلي جواز الإدغام والإظهار في (تحية)، قياسًا علي قولهم: (أحوية) بالإظهار فيها، وإذا جاز الإظهار في (أحوية) مع أن الهاء فيها لازمة، فإنه يجوز الإظهار في (تحية) أيضًا^(٥).

وكان المازني في بعض الأحيان يتوسع في القياس توسعًا كبيرًا، ومن ذلك: أنه يقيس قلب الواو المكسورة الواقعة أولًا همزة، كما يراه تلميذه المبرد في نحو: (إشاح)^(٦)، مستدلًا علي ذلك بكثرة ماورد من ذلك عن العرب، مع ما فيه من المعني؛ لأنه جاء منه جملة صالحة للقياس عليها في كل واو مكسورة وقعت

(١) انظر: المقتضب ٢/٢٤٥، والنكت ٣/١٩، وشرح الشافية للرضي ١/٢٥٤.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٢٧٦. ٢٧٧.

(٣) انظر: البغداديات ٩١، والمقاصد الشافية ٩/٧٠.

(٤) المنصف ٢/٢٨٤. ٢٨٦.

(٥) المنصف ٢/١٩٠، ١٩١.

(٦) انظر: أبو العباس المبرد للعلامة الشيخ عزيمة ٥٥.

أولاً^(١)، ومن ذلك: (وسادة، ووعاء، ووكاف، ووفادة)، يقولون فيها: (إسادة، وإعاء، وإكاف، وإفادة)، والقياس عنده يقتضي الإبدال، وذلك لأن الواو المكسورة بمنزلة الواو والياء اللتين يكرهون اجتماعهما^(٢).

٣. الحمل علي أحسن الوجوه، والبعد عن القول بالشذوذ:

كان المازني يأخذ بأحسن الوجوه عنده؛ فيحمل الكلمة علي القياس ما وجد إلي ذلك سبيلاً، ومن ذلك:

١- أنه ذهب إلي أن الميم في (دلامص) أصل، وأن وزنه: (فَعَالِل)؛ لأنه رأي أن الميم تزداد كثيراً في غير الحشو والطرف، ولذلك هرب من القول بزيادة الميم وهي ليست في أول الكلمة؛ فحمل (دلامصاً) علي أحسن الوجوه عنده، وذهب إلي أصالة الميم؛ مستدلاً علي ذلك بأنها رباعية قريبة من لفظ (دلاص) في المعني، فهما عنده من باب (سَبِط، وَسَبِطْر)، وهذه الألفاظ اقتربت أصولها، واتفقت معانيها، وكل منهما لفظه غير لفظ الآخر، كما أن (لَوْلُواً) رباعي، و (لَأَل) ثلاثي، لفظاهما مقتربان، ومعناهما متفقان^(٣).

٢- وذهب المازني إلي أن (وَجْهَةٌ) اسم للمكان المتوجّه إليه، وليس مصدرًا، وهو . أيضاً . مذهب تلميذه المبرد والفرسي^(٤)، وقد ذهبوا إلي ذلك لئلا يحملوا الكلمة علي الشذوذ ما وجدوا لذلك مندوحة عنه^(٥).

٣- وذهب . أيضاً . إلي جواز إجراء (انفعال، وافتعال) مجري (فَعَال) في التصغير؛ فيكون المصغر علي مثال الأسماء، فيقال في تصغير (انطلاق، وافتقار): (طَلِيق، وَفُقَيْر)؛ لأن نحو: (نُطِيلِيق، وَفُتَيْقِير) ليس لهما مثال في الأسماء، ولأنه ليس في

(١) المنصف ١/٢٢٨. ٢٢٩.

(٢) انظر: المنع ١/٣٣٣. ٣٣٤.

(٣) المنصف ١/١٥٢.

(٤) انظر: المقتضب ١/٢٢٧، والحجة ٢/٢٤٢. ٢٤٣، والتكملة للفرسي ٢٤٦.

(٥) المنصف ١/٢٠١.

كلامهم:(نُفَعَال)، ولذلك يحذف من الكلمة ما فيها من الزوائد حتي تصير إلي مثال الأسماء^(١). وهذا مردود بما ذكره ابن جني الذي أثبت(نفعالاً)، وجعل منه(نبراساً)^(٢).

٤- حمل مالم يجئ علي أصله علي ماجاء علي أصله:

ومن ذلك: أنه يذهب إلي أن الألف في (حاحيت)، ونحوها منقلبة عن الواو، واستدل علي ذلك بنحو:(قَوَّقِيْتُ، وضوضيْتُ)؛ فقد جاء علي أصلهما، وأما(حاحيت) وبابه فلم يجئ علي أصله؛ ولذلك حمل مالم يجئ علي أصله، وهو (حاحيت) علي ماجاء علي أصله، وهو(قوقيت)^(٣).

(١) انظر: الأصول ٤٦/٣، والتنزيل ٥٤٠/٧.

(٢) سر الصناعة ١٦٩/١، ٤٤٤/٢. ٤٤٥.

(٣) المنصف ١٧٠/٢. ١٧١.

الخاتمة

الحمد لله حمداً كثيراً يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، وصلاة وسلاماً دائماً علي
أشرف الخلق، وحبیب الحق، وسید المرسلین سیدنا محمد صلی الله علیه وعلی آله
وصحبه وسلم.

وبعد،،،

فهذا ماوقفني الله تعالی بحوله وقوته إلي جمعه ودراسته من الخلاف بين المازني
وسيبويه في المسائل الصرفية، ويمكن الإشارة . هنا . إلي أهم النتائج التي توصل
إليها هذا البحث، وهي:

(١) كان المازني في خلافه مع سيبويه يصدر عن فكر نحوي واعٍ، وعن بصيرة
نافذة، لاعن غرض أو هوي، فظهرت عنايته الفائقة بهذا العلم الجليل، كما كانت
له فيه حجج قوية في بعض الآراء.

(٢) كانت للمازني بعض الآراء التي اختلف فيها نقل النحويين عنه، كما كانت له
آراء ليست في كتابه التصريف، ولعل ذلك لأن له كتاباً آخر في علم الصرف لم
يصلنا.

(٣) ظهر لي من خلال البحث أن له أقوالاً نسب إليهم بعض النحويين الخلاف فيها
مع سيبويه، ولكنني وجدت أن المازني يوافق سيبويه، ومن ذلك العلة في حذف
عين (استحيت)، فمذهب الخليل أنها حذفت لالتقاء الساكنين، ومذهب سيبويه
والمازني أنها حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

(٤) حققت بعض الآراء الواردة في البحث، مثل مذهب سيبويه في قلب الواو
المكسورة أولاً همزة؛ إذ نسب إليه ابن الضائع وغيره أنه يذهب إلي أن ذلك القلب

- مطرد، وقد ذكرت أن مذهبه هو أن هذا القلب غير مطرد، كما حققت . أيضًا .
- مذهب المازني في هذه المسألة، ورجحت أنه يقول بالاطراد فيها.
- (٥) كانت للمازني آراء تابع فيها غيره من النحويين، وذلك مثل:
- ١- ذهب إلي أن الميم في (دلامص) أصلية، وليست بزائدة، وهو قول الأخفش.
 - ٢- كما ذهب إلي أن المحذوف يرد في تصغير نحو: (يضع) المسمي به، وقد سبقه إلي القول بهذا أبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب.
 - ٣- أجاز المازني تصغير أيام الأسبوع، متابعًا الكوفيين وأبا عمر الجرمي.
 - ٤- ذهب إلي أن (الأشدّ) جمع لا واحد له من لفظه، وقد سبقه إلي ذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى.
 - ٥- ذهب إلي أن الألف في المقصور المنون بدل من التنوين المحذوف في الوقف مطلقًا، وسبقه إلي هذا الفراء والأخفش.
- (٦) كانت للمازني آراء تابعه فيها غيره، وذلك مثل:
١. أنه ذهب إلي أنه يقال في تصغير نحو: (عَثُولٌ): (عَثِيلٌ) بحذف الواو، وتابعه في ذلك تلميذه المبرد.
 ٢. كما ذهب إلي أن (وجهة) اسم مصدر، وهو أيضًا ما ذهب إليه المبرد والفارسي.
 ٣. ذهب المازني إلي مجيء (فعلل) اسمًا، وتابعه في ذلك: ابن جني، وأبوحيان، والشاطبي.
 ٤. يري أن الواو في (الحيوان) أصل غير منقلبة، وتابعه ابن يعيش.
 ٥. ذهب المازني إلي أن البدل في نحو: (وُوي) جائز لا لازم، وتابعه في ذلك ابن مالك.

(٧) كانت للمازني آراء انفراد بها، ولم تتقل عن أحد غيره من النحويين فيما أعلم،
ومن ذلك:

١. جواز الإظهار والإدغام في (تحية).

٢. الألف في (حاحيت) ونحوها منقلبة عن واو.

٣. الألف في (العرضني) لغير التأنيث.

٤. ذهب إلي أنه يقال في تصغير نحو: (انطلاق)، و (افتقار): (طُلَيْقٌ، وَفُقَيْرٌ).

هذه هي أهم النتائج التي وفقني الله - تعالى - إليها؛ فأسأله التوفيق والسداد،
فإن أكن قد أصبت فمنه وحده التوفيق، وله الحمد والمنة، وإن تكن الأخرى فإني
طامع في أجر المجتهد المخطئ والكمال لله وحده؛ إنه نعم المولى، ونعم النصير،
لأرب سواه، ولا إله غيره، وهو - تعالى - وليُّ التوفيق، وآخر دعوانا أن الحمد لله
رب العالمين.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

- آراء ابن برى التصريفية جمعًا ودراسة، إعداد د/ فراج بن ناصر بن محمد الحمد، سلسلة الرسائل الجامعية ٦٩، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط ١٤ ١٤
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي، تحقيق أ.د/ أحمد محمد عبد الدايم، ط دار الكتب المصرية ١٩٩٩م.
- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١٤٠٥هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- الاستدراك على سيبويه للزبيدي، تحقيق د/ حنا جميل حداد، سنة ١٤٠٩هـ سنة ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط ٣ ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.
- الإغفال لأبي على الفارسي، تحقيق د/ عبد الله بن عمر الحاج، المجمع الثقافي، الإمارات العربية ٢٠٠٣م.
- الأمالي الشجرية لابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١ ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، بعناية صدقي محمد جميل، دار الفكر، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- تاج العروس للمرتضى الزبيدي، تحقيق عبد الستار فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت.
- التذيل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الجزء السابع، تحقيق د/ على على حسن علوان، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٧م، برقم ٢٣٥٤.
- التذيل والتكميل في شرح التسهيل، الجزء الثامن، تحقيق د/ سليمان محمد سليمان، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٣م، برقم ٢١١٩.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات، طبعة دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق أ.د/ عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، ط الزهراء للإعلام العربى، ط ١ ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- تعليق الفوائد في شرح تسهيل الفوائد للدماميني، الجزء الثانى، تحقيق د/ محمد السعيد أحمد عبد الله، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٠م، برقم ١٥٦٠.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي على الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزى، ط ١، مطبعة الأمانة.
- التكملة لأبي على الفارسي، تحقيق د/ حسن شاذلى فرهود، ط شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط ١ ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

- التمام فى تفسير أشعار هذيل لابن جنى، حققه أحمد ناجى القيسي وآخرين، مطبعة العانى، بغداد، ط ١، ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق د/ على محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط ١ ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق أ/ عبد السلام هارون، والشيخ محمد على النجار وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ١ ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبى، تحقيق د/ محمد إبراهيم الحفناوى، دار الحديث بالقاهرة ط ٢ ١٩٩٦م.
- الجليس الصالح الكافى والأنيس الناصح الشافى لأبى الفرج الجيرى، دراسة وتحقيق د/ محمد مرسى الخولى، و د/ إحسان عباس، عالم الكتب ومحمد أمين دمج - لبنان - بيروت.
- جمهرة اللغة لأبى بكر محمد بن دريد، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة.
- الجيم لأبى عمرو الشيبانى، حققه إبراهيم الإبيارى وآخرين - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- الحجة فى علل القراءات السبع لأبى على الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجى وبشير حويجاتى، دمشق، دار المأمون ط ١ ١٩٨٤م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جنى تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، ١٩٨٦م.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- دروس التصريف فى المقدمات وتصريف الأفعال، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع - القاهرة ٢٠٠٥م.
- دقائق التصريف لأبى القاسم بن محمد المؤدب، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة، دمشق، ط ١ ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق د/ أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٤.
- سر صناعة الإعراب لابن جنى، تحقيق د/ حسن هنداوى، دار القلم، دمشق ١٩٨٥م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي.
- شرح الألفية للشيخ محمد الفارضى، تحقيق د/ مصطفى شحاته الحسين أبو سمرة، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨٩م، برقم ٢٥٤٢، بإشراف أ.د/ حمدى عبد الحميد المقدم.
- شرح التسهيل للمرادى، القسم الصرفى، تحقيق د/ ناصر حسين على، دار سعد الدين بدمشق، ط ١ ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.
- شرح تصريف ابن مالك لابن إياز البغدادى، تحقيق ودراسة د/ محمد السيد متولى البغدادى، مطبعة الأمانة، ط ١ ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، الشرح الكبير، تحقيق د/ صاحب أبى جناح، بغداد ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

- شرح الجمل لابن الضائع، القسم الثانى، تحقيق د/ نادى حسين عبد الجواد، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة، باشراف أ.د/ فايز زكى دياب، و أ.د/ أحمد محمد عبد الله، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضى، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى، منشورات جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافى، الجزء السادس، تحقيق د/ عبد المنعم فائز، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٧م، برقم ٩٥٧.
- شرح اللحة البدرية فى علم اللغة العربية لابن هشام، دراسة وتحقيق د/هادي نهر، ط الجامعة بالعراق، والجامعة المستنصرية، سنة ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري، حققه د/ فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت ط ١ سنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المنتبي بالقاهرة.
- شرح الملوكي فى التصريف لابن يعيش تحقيق د/فخر الدين قباوة، دار الملتقى، ط ٣ سنة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسلي، تحقيق الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، مكة المكرمة، ط ١ سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة سنة ١٩٥٦م.
- الغرة المخفية لابن الخباز فى شرح الدرّة الألفية لابن معط، تحقيق حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، الرمادي، مطبعة العاني بالعراق.

- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لمحمد بن أبي الفتح البعلي، تحقيق د/ممدوح محمد خسارة، السلسلة التراثية، الكويت، ط ١ سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي، نسخة مصورة عن ط ٣ للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ، الهيئة العامة للكتاب ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- الكامل للمبرد، تحقيق د/محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بالقاهرة، ط ٣، سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت ط ١.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي، بيروت، صححه مصطفى حسين أحمد ط ٣ سنة ١٩٨٧م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات لجامع العلوم الباقولي، دراسة وتحقيق د/ عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، الأردن ط ١ سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د/غازي مختار، و د/عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق ط ١ سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور، ط دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ٢ سنة ١٩٩٧م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق الدكتور فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بمصر، سنة ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط دار المعارف، مصر، ط ٥.

- مجمل اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، حققه هادي حسن حمودي، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط ١ سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المحتسب في التصغير والنسب تأليف أ.د/ عبد الله الحسيني هلال، سنة ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق مجموعة من المحققين، ط معهد المخطوطات العربية، القاهرة سنة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- المخصص لابن سيده، تحقيق محمد محمود التركي الشنقيطي، ومعاونة عبد الغني محمود، مطبعة بولاق ١٣٢١هـ.
- المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة ط٧.
- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق سنة ١٩٧٢م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط المدني، ط ١ سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني . بغداد.
- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/محمد كامل بركات، منشورات جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة سنة ١٩٨٠م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/فائز فارس، ط الكويت، المطبعة العصرية، سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٧٩م.
- المعرب من الكلام الأعجمي علي حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي تحقيق أبي الأشبال أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، ط ٣ سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- مفتاح السعادة ومصباح دار السيادة لطاش كبرى زادة، تحقيق كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة سنة ١٩٨٦م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ط ١ سنة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.
- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د/فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المناهج الكافية في شرح الشافية لذكريا الأنصاري، دراسة وتحقيق د/رزان يحي خدام، سلسلة إصدارات الحكمة ١٤، ط ١ سنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب للدكتور محمد حسين عبد العزيز حسن المحرصاوي، ط الجريسي للكمبيوتر، ط ١ سنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط ٢.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
٤-١	▪ المقدمة
٢٨-٥	▪ المبحث الأول: ماخالف فيه المازني سيبويه في كتاب التصريف.
٦-٥	▪ مجيء (فعلّ) اسمًا.....
٧-٦	▪ مجيء (فعلّل) اسمًا.....
٩-٧	▪ (وجهة) أمصدر أم اسم مصدر؟
١٢-١٠	▪ (أشواي) جمع (أشياء) عند المازني.
١٤-١٢	▪ الميم في (دُلامص) بين الأصالة والزيادة.
١٧-١٤	▪ أصل الألف في (حاحيت)، و (عاعيت)، ونحوهما...
٢٠-١٧	▪ أصل الواو في (الحيوان)....
٢٥-٢٠	▪ قلب الواو المكسورة المتصدرة همزةً بين السماع والقياس.
٢٨-٢٥	▪ الإدغام في (تحية) بين الوجوب والجواز.
٤٨-٢٩	▪ . المبحث الثاني: ماخالف فيه المازني سيبويه في غير كتاب التصريف.
٣٠-٢٩	▪ الخلاف في تصغير (عِرْضَنِي).
٣٣-٣٠	▪ تصغير المحذوف منه بعض أصوله وبقي بعد الحذف علي أكثر من حرفين، نحو: (بضع) المسمي به..
٣٥-٣٣	▪ تصغير الخماسي الذي واوه للإلحاق، نحو: (عَثُول).

٣٨-٣٥	▪ تصغير المصدر الذي علي وزن (انفعال)، و (افتعال)، نحو: (انطلاق)، و (افتقار)....
٤١-٣٨	▪ تصغير أسماء الأسبوع....
٤٣-٤١	▪ مجيء (أفعل) جمعاً لـ (فعل)، نحو: (الأشدّ).
٤٦-٤٣	▪ الوقف علي المقصور المنون.
٤٨-٤٦	▪ قلب الواو الأولي همزة إذا كانت الثانية عارضة، في نحو: (وؤي) بعد تسهيل همزتها.
٥٢-٤٩	▪ المبحث الثالث: الأسس التي قامت عليها آراء المازني.
٥٥-٥٣	▪ الخاتمة
٦٣-٥٦	▪ ثبت بأهم المصادر والمراجع.
٦٥-٦٤	▪ فهرس الموضوعات.